المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية

المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية
خريف ٢٠١٧
المجلد رقم ٨٨ . رقم ٤

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) مرة كل ثلاثة شهور باللغة العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. هذه المجلة، وهي جهاز رسمي تابع لمنظمة الإنتوساي، مكرسة لتحسين إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. ان الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات و لا تعني بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياستها.

للاشتراك بالمقالات و التقارير الخاصة والمواد الإخبارية يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي

U.S. Government Accountability Office
٧٨١٤ G Street, NW, Room ٤٤١
٢٠٥٤٨ .Washington, D.C
.U.S.A
هاتف : ٢٠٢-٥١٢-٤٧٠٧
فاكس : ٢٠٢-٥١٢-٤٠١٢
E-mail: intosaijounal@gao.gov

نظرا للدور الذي تقوم به المجلة كأداة تعليمية فان المقالات التي يرجح قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية من الرقابة المالية على القطاع العام.التي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات العلاقة بمنهجيات التدقيق الحديثة، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على التدقيق.نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية للتدقيق. إرشادات تقديم المقالات موجودة على الموقع التالي:
http://www.intosaijournal. org/aboutus/aboutus.html
توزع المجلة على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي و غيرهم من الجهات المعنية بالرقابة الكترونيا و مجاناً. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة على موقع المجلة
www.intosaijournal.org
او على موقع المنظمة
www.intosai.org
او من خلال التواصل مع المجلة عبر الإيميل التالي:
intosaijournal@gao.gov

هيئة التحرير
مارجيت كراكر، رئيس، مكتب التدقيق، النمسا
مايكل فيرغسون، المراقب العام، كندا
نور الدين زوالي، نائب رئيس، دائرة المحاسبات، تونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية مانويل غاليندو باليستيروس، المراقب المالي العام، فنزويلا

الرئيس
جيمس-كرستان بلوكوود (الولايات المتحدة الامريكية)

رئيس التحرير
هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الامريكية)

مساعد رئيس التحرير
كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة الامريكية)

فريق التحرير و الابداع
مايكل هيكس (الولايات المتحدة الامريكية)
خوانيتا أيكين (الولايات المتحدة الامريكية)
داريشا بيتس (الولايات المتحدة الامريكية)
جانيس سميث (الولايات المتحدة الامريكية)

الادارة
بيتر نوبيس (الولايات المتحدة الامريكية)

مساعدو التحرير
سكرتارية منظمة الافروساي
سكرتارية منظمة الارابوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة اليوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي
مكتب المدقق العام، كندا
مكتب المدقق العام، تونس
مكتب المدقق العام، فنزويلا
مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الامريكية

هذا العدد

٤ الافتتاحية

٦ موجز الاخبار

٢٤ مقالات خاصة

٣٠ من داخل الإنتوساي
الجهاز الاعلى في كوستاريكا و مبادرة تنمية الإنتوساي تتحدان لتقييم البرنامج الوطني للفقر
المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية يدعم مليات تدقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٢ مستجدات مبادرة تنمية الإنتوساي

٤٥ مستجدات التعاون بين الإنتوساي و الدول المانحة

٤٧ القاء الضوء على برنامج بناء القدرات

تطوير المعرفة و تبادلها:مفتاح النجاح

بقلم السيد شاشي كان شارما، المراقب المالي والمراجع العام في الهند رئيس لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة و خدمات المعرفة.

تتألف منظومة القيم للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة من تطويرالمعرفة ووضع المعايير؛ تنمية القدرات؛ تبادل المعرفة؛ والتقييم والتغذية الراجعة. حيث تقوم لجنة تبادل المعرفة بدور رئيسي في منظومة القيم عبر المساهمة في تطوير المعرفة وعناصر تبادل المعرفة.

بينما تساهم لجنه المعايير المهنية (PSC) ولجانها الفرعية في تطويرالمعرفة عن طريق اعداد المعايير المتعلقة بمجالات التدقيق الثلاثة الرئيسية، فان مجموعات العمل و فرق المهام التابعة الى لجنة تبادل المعرفة تساهم عبر تطوير إرشادات محددة لاطار الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP). على سبيل المثال، تم اعتماد ستة تصريحات جديدة وأربعة منقحة والتي اعدتها مجموعات عمل لجنة تبادل المعرفة في مؤتمر الإنكوساي ٢٠١٦ كجزء من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

تقوم لجنة تبادل المعرفة و مجموعات العمل الخاصة بها بتسهيل عملية تبادل المعرفة من خلال تبادل خبرات الجهاز الاعلى للرقابة في الاجتماعات السنوية؛ وتنظيم حلقات دراسية وندوات بشأن مواضيع مختارة؛ ونشر الرسائل الإخبارية والمجلات؛ و الاحتفاظ بموجز وافي لتقارير تدقيق الجهاز الاعلى للرقابة؛ وذلك عبر بوابة مجتمع الإنتوساي.

بصفتي رئيس لجنة تبادل المعرفة، يشرفني ان أشاطركم بعض المبادرات الرئيسية التي شاركت فيها لجنة تبادل المعرفة في السنوات الثلاث الماضية:

• بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي، قامت لجنة تبادل المعرفة بتأسيس بوابة الإنتوساي المجتمعية كأداة لتبادل المعرفة في عام ٢٠١٥. البوابة لديها العديد من الميزات الجذابة، بما في ذلك مجتمعات التدريب، و مدونات الكترونية، و مكتبة، واستفتاءات ، ودراسات استقصائية، ومعرض ونشرات أخبار. وكجزء من التحسين المستمر بدأنا عملية تجديد البوابة بجعلها متاحة بجميع اللغات الرسمية المعتمدة لدى الإنتوساي، وتحسين قابلية التحميل على أكثر من خادم و اتاحة خاصية الدردشة عبر الإنترنت. ومن المتوقع ان تكون البوابة المحدثة جاهزة بحلول نهاية العام، وطموحنا هو جعلها نافذه واحده للوصول لجميع خدمات المعرفة ذات العلاقة.

• تم تعريف لجنة تبادل المعرفة في خطة الإنتوساي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ كمحور لجهود الإنتوساي المبذولة لتبادل المعرفة فيما يتعلق بدعم الجهاز الاعلى للرقابة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة . وإقرارا بهذا التقدير، تعاونت لجنة تبادل المعرفة مع مبادرة تنمية الإنتوساي وأطلقت برنامج شامل لتنميه القدرات حول «التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة». تم حاليا تنفيذ العنصر الرئيسي للبرنامج - وهو برنامج التدقيق المشترك لتدقيق جاهزية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة. و حال الانتهاء من برنامج التدقيق المشترك، سيتم اعداد الدروس المستفادة ومجموعه من نتائج التدقيق بحلول عام ٢٠١٩.

• ادراكاً للتغيرات الجذرية التي قد تحدثها البيانات الضخمة في أداء الأجهزة العليا للرقابة، تمت الموافقة على إنشاء مجموعة عمل جديدة معنية بالبيانات الضخمة في مؤتمر الإنكوساي ٢٠١٦، هذا الحدث الذي اشار الى اعادة تشكيل فريق المهام المعني بتدقيق عقود المشتريات الى مجموعة عمل معنية بالتدقيق على المشتريات العامة. أصبح لدى لجنة تبادل المعرفة ١١ مجموعة عمل تعنى بمختلف مجالات التدقيق المتخصصة والمتعلقة بالفساد، والبيئة، والصناعات الاستخراجية، وتكنولوجيا المعلومات، والدين العام، والمشتريات، الخ.

• تم الاقرار بالحاجة إلى قضايا بحثية تشمل مجموعات العمل، واستجابة لدراسة أجرتها لجنة تبادل المعرفة في الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٦، حيث رحبت ٧٠ في المائة من أجهزة الرقابة العليا بالبحوث الشاملة واقترحت العديد من المواضيع. حيث شكلت لجنة تبادل المعرفة فريقين للمشاريع البحثية حول «تدقيق الجاهزية لحالات الطوارئ» و «مشاركة المواطنين في عملية تدقيق القطاع العام».

• ومن التطورات التي منحتني ارتياحا هائلا هو تطور آليات التعاون المفيد مع لجنة المعايير المهنية ولجنة بناء القدرات (CBC). حيث نما التعاون بين الرؤساء الثلاثة المعنيين في السنتين الأخيرتين وأسفر عن عده نتائج ايجابيه - إنشاء منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية (FIPP)؛ هي صياغة ضمان جودة المنافع العامة للإنتوساي التي يتم وضعها خارج نطاق الإجراءات القانونية؛ وتم وضع لوحه متابعة للرصد واعداد تقرير موحد من قبل الرؤساء الثلاثة المعنيين؛ وتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ خطه التنمية الاستراتيجية (SDP) لاطار الإنتوساي للتصريحات المهنية.

أنني اتوقع مواجهة التحديات القليلة التالية عند تحقيق هدفنا المتمثل في ضمان فعالية استحداث المعرفة و تبادلها:

• يقتضي الإجراء القانوني المعدل مشاركة ضابط ارتباط منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية في فرق المشروع التي شكلت لتطوير وتعديل أطار الإنتوساي للتصريحات المهنية. بطبيعة الحال يضع هذا الشرط قيدا على عدد المشاريع التي يمكن أن يشارك فيها منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية. ومن ناحية اخرى. تطمح مجموعات عمل لجنة تبادل المعرفة بأعداد عدة وثائق جديده الى أطار الإنتوساي للتصريحات المهنية. ومن الضروري تحقيق توازن دقيق بين تطلعات مجموعات العمل و قدرة منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية على تخصيص الموارد للمشاركة في هذه المشاريع.

• تضع مسودة الدراسة المتعلقة بضمان جودة المنافع العامة للإنتوساي عبئا على عاتق الرؤساء المعنيين للتوقيع على بيان بشأن ضمان جوده المخرجات التي قدمتها اللجان الفرعية ومجموعات العمل. واعتقد ان هناك حاجة إلى وضع آلية قوية يمكن من خلالها لرؤساء المعنيين ضمان جوده المخرجات.

• سيتطلب الحفاظ على بوابة المجتمع المنقحة، والتي يتوقع ان تكون فعالة و بعدة لغات، دعم الاقاليم والأجهزة العليا للرقابة. وأرى ايضاً ان هنالك حاجة إلى خفض عدد المواقع التي تديرها مختلف أجهزه الإنتوساي لتجنب الازدواجية و انتشار المحسوبية.

نظرا الى نجاح ارتباطاتنا مع أصحاب المصلحة في السنوات القليلة الماضية، فإنني واثق من أن هذه التحديات يمكن معالجتها بسهولة من خلال الحوار والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي الوقت الذي تواصل فيه لجنة تبادل المعرفة السعي نحو تطوير المعرفة حول القضايا الناشئة و تبادل معرفة وخبرات الأجهزة العليا للرقابة من أجل المصلحة المشتركة للجميع، وأدعو الأجهزة العليا للرقابة للانضمام إلى مجموعات عمل لجنة تبادل المعرفة ومساندة بوابة المجتمع.

أخبار من الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم

اخبار من النرويج

الجهاز الاعلى للرقابة يكمل عملية تدقيق خاصة بناءً على طلب البرلمان النرويجي

في أعقاب عدد من التجاوزات الحالية والمتوقعة في الموارد، طلب مجلس النواب النرويجي (البرلمان) من مكتب المراجع العام في النرويج اجراء عملية تدقيق خاصه لمشروع بناء ضخم في موقع البرلمان - وهو مشروع بدأه ويديره مجلس النواب نفسه.

المشروع، الذي رصدت له بالأصل ميزانية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في أيار عام ٢٠١٣، يتألف من ثلاثة أجزاء:

- اصلاح كامل لمبنى المكاتب؛
- بناء مركز جديد لعمليات التوريد؛ و
- إنشاء نفق لربط مركز عمليات التوريد الجديد بشارع يبعد فقط ثلاث مبان عن مبنى المكاتب.

بعد أكثر من أربع سنوات، في حزيران عام ٢٠١٧، بلغت التكلفة النهائية المقدرة للمشروع، وهو ما يمثل تجاوز قدره ١٣٠ مليون دولار.

كانت هيئة رئاسة البرلمان مسؤولة في المقام الأول عن هذا المشروع. ونظرا لأن السيد بير كريستيان فوس، المراجع العام في النرويج، كان عضوا في هيئه الرئاسة خلال مرحلتي التخطيط و التنفيذ للمشروع، فانه لن يشرف على التقرير الخاص. حيث تولى السيد كارل إيريك شجوت - بيدرسن، نائب رئيس مجلس المراجعيين العامين، مكان المراجع العام للقيام بهذه المهمة.

فيما يلي النتائج الرئيسية لعملية التدقيق التي قام بها مكتب المراجع العام في النرويج:

- لا يمكن توضيح الزيادة الهائلة في التكلفة الا من خلال التغيرات الفعلية التي تمت على المشروع منذ صياغة الخطط الاصلية.
- انجاز المشروع ضمن قيود زمنية محددة وضمان افضل فاعلية، له اهمية اكبر من التقيد بالميزانية المخصصة.
- لم يكن تنظيم المشروع مناسبا لمثل هذا المشروع الكبير والمعقد.
- أجريت خيارات مكلفة لم يتم تحليلها بالكامل.
- من شان تحسين ضمان الجودة ان يكشف مواطن الضعف في المشروع.
- يفتقد البرلمان إلى الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان تنفيذ مشاريع بناء كبيرة بطريقه تتسم بالفعالية والكفاءة.
- مقترحات الميزانية المقدمة من قبل هيئة الرئاسة الى البرلمان لم تكن وافية.
- هناك حاجه إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات الإدارية بين مختلف هيئات البرلمان.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الالكتروني لمكتب المراجع العام في النرويج www.riksrevisjonen.no

او عبر ارسال ايميل الى العنوان التالي : tjenester-internasjonalt@riksrevisjonen.no

اخبار من البيرو

مقابلة المراقب العام الجديد في البيرو

عين السيد نيلسون شاك يالتا بمنصب المراقب العام الجديد لجمهورية البيرو للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤.

أشار السيد شاك يالتا في كلمته الأولى بصفته مراقب عام إلى ان التحديث والتعزيز المؤسسي أساسيان لتحقيق الخدمات اللوجستية اللازمة المرتبطة بالإدارة العامة. في هذا النهج الوقائي الجديد، تظهر عملية تدقيق الاداء كأداة رقابية رئيسية لتعزيز التحسين المستمر للإدارة العامة مما يعكس الجودة في الخدمات والمنتجات.

السيد شاك يالتا، خبير اقتصادي حصل على درجة الماجستير في الإدارة والسياسة العامة، وعمل في الساحة الدولية كمستشار لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، ووفد المفوضية الأوروبية، وعمل ايضاً في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في عده بلدان. وقام بتأليف العديد من المنشورات وأجرى مشاريع بحثية متخصصة.

أكد السيد شاك يالتا من جديد التزامه بتعزيز الجهاز الأعلى للرقابة في البيرو على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أنت مدعو !!

إحياء ذكرى ٤٠ عاما على إعلان ليما

في عام ١٩٧٧، استقبلت مدينة ليما ٩٥ وفدا من الاجهزة العليا للرقابة من جميع انحاء العالم لحضور مؤتمر الإنكوساي التاسع. واجتمع الممثلون لمناقشه المواضيع ذات الصلة بعمليات التدقيق العام الدولي، والنتيجة هي ما أطلقنا عليه، بعد ٤٠ عاما، الميثاق الأعظم لعمليات التدقيق الحكومي: إعلان ليما.

إعلان ليما يسلط الضوء على، ضمن جوانب اخرى، الاستقلالية في التدقيق الحكومي باعتباره المحك الاساسي للامتثال الفعال لتعليمات الجهاز الاعلى للرقابة.

إضافة الى ذلك، تتناول هذه الوثيقة الموضوعات التي تعتبر الآن مفاهيم تدقيق ضرورية لتحقيق نتائج تدقيق مستقلة وموضوعية، مثل العلاقة مع الاجهزة الحكومية، والتبادل الدولي للخبرات، ونفوذ الجهاز الاعلى للرقابة فيما يتعلق بالمراقبة.

لا تزال شرعية إعلان ليما و تفوقه قائماً واعترفت به الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٩/٦٦/A، الذي يتناول استقلال الجهاز الاعلى للرقابة.

سيستضيف الجهاز الأعلى للرقابة في البيرو فعالية الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإعلان ليما في ٥-٦ كانون الاول لعام ٢٠١٧، و أرسل المراقب العام لجمهورية البيرو الدعوة إلى جميع اعضاء الإنتوساي للمشاركة في الاحتفال.

اخبار من الصين

تم تعيين المراجع العام الجديد للصين

عينت السيدة هو زيجون بمنصب المراجع العام في المكتب الوطني للتدقيق في الصين من قبل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب يوم الخميس ٢٧ نيسان لعام ٢٠١٧.

ولدت السيدة هو في شهر أذار لعام ١٩٥٥ في تشونغتشينغ، الصين. وتخرجت من كلية الحقوق من معهد ساوثويست للعلوم السياسية والقانون حيث حصلت على درجة الماجستير في القانون.

عملت السيدة هو في الجامعة و وزارة العدل في مقاطعة جوانغدونغ. قبل الانضمام الى المكتب الوطني للتدقيق في الصين, وكانت اول نائب المدعى العام للنيابة الشعبية العليا فى الصين.

عقدت مجموعة عمل البيانات الضخمة (WGBD) التابعة للانتوساي الجلسة الافتتاحية في ١٧ - ١٩ نيسان لعام ٢٠١٧ في نانجينغ، الصين. حيث حضر تسعة وأربعون مندوبا من ١٨ جهاز من الاجهزة العليا للرقابة.

في حفل الافتتاح، ألقى كل من الدكتور صن باوهو، نائب المراجع العام في المكتب الوطني للتدقيق، ورئيس مجلس مجموعة عمل البيانات الضخمة، الكلمة الترحيبية والخطاب الرئيسي. حيث قدم كل من السيد جين دودارو، المراقب العام في الولايات المتحدة، ونائب رئيس مجموعة عمل البيانات الضخمة، بالإضافة إلى البروفسور تشايسي تتراشويثام، رئيس لجنة التدقيق الحكومي في تايلند، والدكتور أغوس جوكو برامونو، عضو مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا ملاحظاتهم.

عرض ممثلي ١٣ دولة الفرص و التحديات التي تواجه الاجهزة العليا للرقابة في عصر البيانات الضخمة و تبادل خبرات العمل ذات الصلة، فضلا عن وجهات النظر حول المستقبل. حيث ناقش المشاركون مواضيع البحث بما في ذلك الإطار الأساسي لتدقيق البيانات الضخمة، وتدقيق الابتكار التكنولوجي، وإصلاح إدارة التدقيق وممارسة التدقيق على البيانات الضخمة.

خلال الاجتماع الذي استمر يومين اعتمد الأعضاء الاطار المرجعي و خطة عمل مجموعة عمل البيانات الضخمة للأعوام ٢٠١٧ - ٢٠١٩ و من المقرر ان يجتمعوا في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨ لحضور اجتماع مجموعة عمل البيانات الضخمة القادم.

ملاحظة: ان مجموعة عمل البيانات الضخمة التابعة للانتوساي عبارة عن مجموعة عمل متخصصة وافق عليها مؤتمر الإنكوساي في كانون الاول لعام ٢٠١٦ تحت اطار الهدف الاستراتيجي الثالث: تبادل المعرفة و الخدمات. هدفها دراسة الفرص و التحديات التي تواجه الاجهزة العليا للرقابة في عصر البيانات الضخمة؛ تلخيص المعرفة والخبرات في مجال التدقيق بمساعدة البيانات الضخمة؛ وتعزيز التعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف ذات الصلة. واعتباراً من نيسان عام ٢٠١٧، مجموعة عمل البيانات الضخمة تضم ١٩ عضو كامل العضوية ومراقب واحد. وفي الوقت الحالي، تتولى الأجهزة العليا للرقابة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية منصب الرئاسة ونائب الرئيس، على التوالي.

اخبار من هنغاريا

مكتب الدولة للتدقيق في هنغاريا يقوم بإجراء مراجعة نظراء ناجحة

لرفع مستوى عملياته التي تتسم بالجودة، خضع مكتب الدولة للتدقيق في هنغاريا لمراجعة النظراء في عام ٢٠١٤ لتقييم اخر التحديثات و الابتكارات التي ادخلت منذ عام ٢٠١٠ ضمن اطار قيمة التجدد التي يحافظ عليها مكتب الدولة للتدقيق.اعتمد مكتب الدولة للتدقيق استراتيجيته الجديدة للاتصالات قبل بضع سنوات، حيث حدد فيها أهدافه الرئيسية بشان: (١) تحسين استخدام وثائق مكتب الدولة للتدقيق التي أعدتها لمختلف المجموعات المستهدفة و (٢) زيادة الاعتراف بمكتب الدولة للتدقيق كمؤسسة شفافة تخدم المصلحة العامة وتعمل بشكل مهني. وعندما تقوم بتجديد وسائل اتصالها و استخداماتها، يتخذ مكتب الدولة للتدقيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) المعيار ١٢ و المعيار ٢٠ كمبادئ توجيهية.

اجري التقييم الدولي الشامل لنشاط المؤسسة في مجال الاتصالات والشفافية بين عامي٢٠١٤ و ٢٠١٦، وتحليل الانشطة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٥. وتم إجراء مراجعة النظراء من قبل مجموعة من الخبراء من الأجهزة العليا للرقابة في كل من بولندا وليتوانيا.و بناءً على المعيار ٢٠ الذي يحدد مبادئ الشفافية والمساءلة للأجهزة العليا للرقابة، و ضم التقييم مختلف مجموعات الاتصال المستهدفة في مكتب الدولة للتدقيق. وشمل التقييم الاتصال بالجمهور العام، والجمعية الوطنية، والعديد من السلطات العامة، والصحافة، فضلا عن التعاون مع الجهات التي خضعت للتدقيق.

خلص التقرير الى ان مكتب الدولة للتدقيق قد أنشأ نظام للاتصالات يتسم بالمهنية والكفاءة يتوافق مع مهمته و استراتيجيته. بالإضافة الى ذلك، فانه ينسجم مع قانون مكتب الدولة للتدقيق الجديد. وقد أكدت المؤسسات الشريكة لمكتب الدولة للتدقيق، وكذلك المنظمات التي تأثرت بأنشطتها، أن المنظمة تفي باستراتيجيتها في مجال الاتصالات بطريقة تكفل نقل المعلومات الضرورية المتعلقة بمكتب الدولة للتدقيق وإجراءاته وتساهم في تطوير سمعة مكتب الدولة للتدقيق بوصفها مؤسسة نموذجية تتسم بالشفافية.

النتائج الواردة في التقرير تحمل اهمية خاصة حول تعزيز عملية الانتفاع من مكتب الدولة للتدقيق، من حيث التوصيات المتعلقة بالتواصل مع المنظمات التي تم تدقيقها؛ التبادل الفعال للمعلومات مع السلطات العامة؛ و انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ و صيغة جديدة لتقارير التدقيق.

تماشيا مع التوصيات المقدمة، قام مكتب الدولة للتدقيق بوضع خطه لعمله وأحالها إلى الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بمراجعة النظراء. وتحدد الوثيقة ، بالتفصيل، الخطط الرامية إلى مواصلة تطوير عمليات الاتصال لتقديم خدمة أفضل للانتفاع من عمل مكتب الدولة للتدقيق والشفافية الاجتماعية بطريقة اكثر تركيزا.

سيتم الإشراف على تنفيذ خطة العمل من قبل مجموعة مشاريع مستقلة داخل مكتب الدولة للتدقيق، وستقوم باستمرار بإبلاغ الجمهور ومجموعات الاتصال المستهدفة عن أي تقدم يتم إحرازه.

ملخص تقرير مراجعة النظراء متاح **هنا**.

لمعرفة المزيد، قم بزيارة الموقع الكتروني لمكتب الدولة للتدقيق في هنغاريا https://asz.hu/en
أو التواصل عبر الإيميل الإلكتروني :
international@asz.hu .

اخبار من استونيا

المكتب الوطني للتدقيق يقوم بتنظيم دورات مكثفه مفتوحة عبر الإنترنت

قام المكتب الوطني للتدقيق في استونيا، بالتعاون مع جامعة تارتو (إستونيا) بتحضير دورتين مكثفتين مفتوحتين عبر الإنترنت (MOOC) حول التدقيق البيئي.

الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) هي شكل من أشكال التعليم المفتوح المجاني الذي يمكن الوصول إليه من خلال برامج الإنترنت. الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت،التي اعدتها الجامعات، أو بالتعاون معها، تجعل التعليم العالي الجيد متاح لجمهور اكبر، مما يساهم في تحقيق الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: ضمان توفير التعليم الشامل والجيد للجميع وتشجيع التعلم مدى الحياة.

تم تحضير دورتين تجريبيتين: (١) مقدمة للتدقيق البيئي في القطاع العام، و (٢) تدقيق الآثار البيئية للبنية التحتية.
«مقدمة للتدقيق البيئي في القطاع العام» يعرض موضوعات الحوكمة البيئية الرشيدة والأدوات التي تستخدمها الحكومات لتنظيم السلوك البيئي للشركات والمواطنين. وتناقش أيضا دورة التدقيق بأكملها، من اختيار موضوع مناسب للتدقيق البيئي الى صياغة مصفوفة لخطة التدقيق وإعداد تقرير تدقيق.

«تدقيق الآثار البيئية للبنية التحتية» يعرض الجوانب الأساسية لدورة البنية التحتية وأهمية هذه الجوانب في التدقيق على اثار البنية التحتية المتعلقة بالبيئة والاستدامة. بالإضافة الى ذلك، تم عرض ادوات و أساليب الحوكمة لضبط هذه الاثار.

هذه الدورات، والتي هي متوافقة مع تجارب التدقيق في مكتب التدقيق الوطني في إستونيا، تعتمد اعتمادا كبيرا على منشورات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI)، فضلا عن منشورات مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA). و تتوافق الدورات التدريبية أيضا مع قضايا التدقيق في مكتب التدقيق الوطني في استونيا.

تتألف الدورة من مواد للقراءة، محاضرات فيديو قصيرة، امثلة على التدقيق، تمارين واختبارات. بعد اجتياز الاختبارات و إكمال الدورة بنجاح، يحصل المشاركون على شهادة من جامعة تارتو.

عقدت كلتا الدورتين مرة واحدة مع الدورة التمهيدية بمشاركة أكثر من ٢٠٠ مشارك مسجل من ٣٤ دولة، ورحبت دورة البنية التحتية بأكثر من ١٦٠ طالب من ٣٤ دولة.

حالياً، يتم اعداد دورتين اضافيتين مكثفتين مفتوحتين عبر الإنترنت و هما: «تدقيق القضايا المتعلقة بالمياه» (يتم تصميمهما من قبل أعضاء اليوروساي و مجموعة عمل التدقيق البيئي بحلول نهاية عام ٢٠١٨) و «تدقيق إدارة النفايات»، التي سيتم اعدادها كمشروع تابع للانتوساي ومجموعة عمل التدقيق البيئي بحلول عام ٢٠١٩.

التسجيل مفتوح الآن للدورات القادمة!
- «مقدمه للتدقيق البيئي في القطاع العام» ٦ تشرين الثاني - ٣ كانون الأول لعام ٢٠١٧.
- «تدقيق الآثار البيئية للبنية التحتية» ، ٥ شباط - ٢ آذار لعام ٢٠١٧.

للحصول على معلومات حول الدورة والتسجيل. قم بزيارة www.moocs.ut.ee
لمزيد من المعلومات ، يرجى التواصل مع السيدة كريسلين كيفي على : krislin. kivi@riigikontroll.ee.

اخبار من اوكرانيا

هيئة المحاسبة في أوكرانيا تصدر التقرير السنوي

هيئة المحاسبة في اوكرانيا، وهو الجهاز الاعلى للرقابة في الدولة، و يمارس الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة نيابة عن البرلمان الأوكراني (فيركوفنا رادا) ويقوم بتنفيذ أنشطتها وفقا للدستور وقوانين الميزانية، بالإضافة إلى قانون دولة أوكرانيا، «فيما يتعلق بهيئة المحاسبة»، ومبادئها الراسخة المتعلقة بالشرعية والاستقلالية والموضوعية والانصاف و الاعلام والنزاهة السياسية.

اصدرت هيئة المحاسبة مؤخرا تقريرها السنوي، والذي يعكس انشطة (الرقابة - التحليلية والخبراء) التي نفذت في عام ٢٠١٦، فضلا عن اجراءات الرقابة التي شملت ٢٠١٤ - ٢٠١٦ (بعضها يشمل فترات سابقة من العمل)

سلط التقرير الضوء على عدة حقائق أساسية، منها:

- ٦٤٤ عملية تدقيق
- ٩٦ تقرير تم أعداده و الموافقة علية
- ٦٤٢ اجراء رقابي تم تنفيذه ليشمل اعداد القوانين و التصاريح ذات الصلة؛
- تم الكشف عن انتهاكات و أوجه قصور بلغ مجموعها ما يقارب ١٧ مليار(UAH) من الهريفنيا الأوكرانية ؛
- بلغت الاموال الحكومية التي دققت اكثر من ٣١٤ مليار UAH؛
- في المتوسط، كل مدقق قام بتدقيق حوالي ١,٢ مليار UAH من اموال الدولة؛
- من ١ UAH التي أنفقت من ميزانيه الدولة لدعم انشطة هيئة المحاسبة، حوالي ٣,٨ ألف UAH تم تدقيقها، مما أسفر عن إيجاد ٢٠٣ UAH في الإنتهاكات و أوجه القصور.

بناءً على نتائج انشطة الرقابة، قدمت هيئة المحاسبة توصيات لتصحيح الاوضاع و تحسينها؛ ومنع الانتهاكات وأوجه القصور في المستقبل؛ وتحسين كفاءة إستخدام الأموال العامة وفعاليتها واقتصادها.

تقارير هيئة المحاسبة وقراراتها احيلت الى أعلى المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وردا على ذلك، إعتمد البرلمان الأوكراني ٩ قوانين و ٥ مشاريع للقوانين. بالإضافة إلى ذلك، استحدثت الحكومة الاوكرانية ١٦ قانونا تنظيميا يعكس توصيات هيئة المحاسبة الفردية، و احيلت ١٢ قضية الى مكتب المدعي العام للبت فيها.

من التوجهات ذات الأولوية لأنشطة هيئة المحاسبة نشاط الإعلام. وتماشيا مع هذه الأولوية، نشرت هيئة المحاسبة للجمهور ٣٤٤٧ وثيقة العام الماضي في محاولة لزيادة تعزيز الشفافية والثقة.

إن الانجازات الهامة لهيئة المحاسبة، و تجمع الخبرة و التميز (محليا و عالميا) يستمر بزيادة الكفاءة والفعالية المرتبطة بالرقابة المالية الخارجية و المستقلة للدولة؛ و تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؛ وإدخال أشكال وأساليب واتجاهات جديدة.

التقرير السنوي لهيئة المحاسبة لعام ٢٠١٦ متاح **هنا**.

اخبار من مالطا

المشاركون في الندوة المشتركة للجنة الاتصال التابعة للاتحاد الاوروبي لعام ٢٠١٧ التي استضافها المكتب الوطني للتدقيق في مالطا

المكتب الوطني للتدقيق في مالطا يستضيف الندوة المشتركة للجنة الاتصال التابعة للاتحاد الاوروبي

استضاف المكتب الوطني للتدقيق في مالطا الندوة المشتركة للجنة الاتصال التابعة للاتحاد الاوروبي لعام ٢٠١٧ حول شبكة تدقيق السياسات المالية وشبكة تدقيق استراتيجيات أوروبا ٢٠٢٠ بتاريخ ٣٠-٣١ ايار عام ٢٠١٧. حيث حضر٣٥ مشارك من ١٨ جهاز وطني للرقابة الى جانب ممثلين من محكمة المحاسبين الاوروبيين(ECA)، حضر ندوة شبكة تدقيق السياسات المالية التي تهدف إلى تحسين المنهجيات والممارسات في تدقيق السياسة المالية الوطنية. والشبكة، برئاسة المكتب الوطني للتدقيق في فنلندا، تسعى جاهدة لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة في الشبكة.

رحب السيد تشارلز ديغوارا، المراجع العام في مالطا، بالضيوف وسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته الشبكة، وتناول القضايا الرئيسية، بما في ذلك استدامة التمويل العامة، والسياسة الضريبية و فعالية الإصلاح المالي، بالإضافة الى أزمة المديونية الدولية. وخلال خطابه، أعرب أيضا عن تقديره للسيدة تيتي يلي فييكاري، المراجع العام في فلندا، والسيدة انا فرتادو، التي تمثل محكمه الحسابات البرتغالية، على التعاون المستمر في تنظيم الفعاليات.

قدم السيد مالكوم براي، من المجلس الاستشاري في مالطا، عرضاً شيقاً حول « جودة التمويل العام »، حيث سلط الضوء على الأدوار الهامة التي تؤديها الاجهزة المالية المستقلة والوطنية للتدقيق في زيادة جودة التمويل العام.

ركزت ندوة شبكة تدقيق السياسات المالية علي ثلاثة مواضيع:

- إعداد السياسات المالية وتنفيذها؛
- الآراء الشفافة و الحقيقية والمنصفة حول اموال الحكومة المركزية؛
- استدامة التمويل العام

ندوة شبكة تدقيق استراتيجيات أوروبا ٢٠٢٠ حضرها ما يقارب ٤٠ مندوب من الأجهزة العليا للرقابة وممثلي محكمة المحاسبين الاوروبيين لهذا المنتدى بهدف تبادل الخبرات و الافكار في تدقيق المواضيع المرتبطة بـ «اوروبا ٢٠٢٠».

مثل محكمة الحسابات في البرتغال، رئيس شبكة تدقيق استراتيجيات أوروبا ٢٠٢٠، السيد خوسيه بينتوألميدا، الذي افتتح الندوة مستشهدا بإنجازات الشبكة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٩.

تضمن جدول الاعمال ايضا لمحة موجزة عن «اوروبا استراتيجية ٢٠٢٠: التعليم و الترابط الاجتماعي،» التي قدمها الدكتور جوناثان فاسالو من قسم تنسيق التخطيط والأولويات التابع لمكتب رئيس الوزراء.

المواضيع الإضافية للندوة التي تركز على استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ شملت عمليات التدقيق المتوازية و المستمرة، وعمليات التدقيق الوطنية، واعمال محكمة المحاسبين الاوروبيين ذات الصلة.

المحكمة الأوروبية للمدققين تقوم بزيارة مكتب التدقيق الوطني في مالطا

قام وفد من المحكمة الاوروبية للمدققين (ECA) بزيارة المكتب الوطني للتدقيق في مالطا بتاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠١٧.

برئاسة السيد كلاوس - هاينر ليهن، رئيس المحكمة الاوروبية للمدققين، يرافقه السيد ليو برينكات، عضو المحكمة الاوروبية للمدققين في مالطا، اجتمع المسؤولون مع كبار قادة المكتب الوطني للرقابة بمن فيهم السيد تشارلز ديغوارا، المراجع العام، والسيد نويل كاميليري، نائب المراجع العام، لمناقشة أهداف المحكمة الاوربية للمدققين والأدوار والدعم.

أشار السيد ليهن إلى هدف المحكمة الاوربية للمدققين الأساسي بوصفه الوصي على أموال الاتحاد الأوروبي - ضمان شرعية ونزاهة وقيمة المال والإدارة المالية السليمة. وحدد، على وجه الخصوص، فوائد مراجعات الوضع العام التي أجرتها المحكمة الاوروبية للمدققين

مندوبي المحكمة الاوروبية للمدققين و مكتب الوطني للتدقيق يجتمعون في المكتب الوطني للتدقيق في مالطا.

مؤخرا والتي تبحث في مواضيع واسعة تتعلق بالمساءلة والشفافية والإدارة الفعالة لأموال الاتحاد الأوروبي واستخدامها. كما اشار السيد ليهن أيضاً الى الدور الرئيسي للأجهزة العليا للرقابة في ضمان استعادة المواطنين الثقة في أجهزة الاتحاد الأوروبي.

عبر السيد برينكات عن تقديره للمهنية والاستقلالية التي أظهرها المكتب الوطني للتدقيق و أكد على ان المحكمة الاوربية للمدققين تشرفت بتنظيم ندوة مشتركة باستضافة مالطا في أيلول لعام ٢٠١٧.وشارك المتحدث الرئيسي السيد مارتن ويبر، مدير في مديرية رئاسة المحكمة الاوربية للمدققين في ندوة بعنوان «متابعة التدقيق في القطاع العام: تعزيز المساءلة».

وأكد السيد ديغوارا «إن المكتب الوطني للتدقيق ملتزم بتنفيذ مهامه الدستورية بمهنية وموضوعية وشفافية» واضاف، «إننا نعتزم تعزيز الحكم الرشيد والاستخدام الأمثل للموارد العامة لصالح دافعي الضرائب».

أكد السيد ديغوارا من جديد استعداد المكتب الوطني للتدقيق في غرس و تعزيز العلاقات مع المحكمة الاوروبية للمدققين لتشمل المشاركة في المبادرات التي تنظمها المحكمة الاوروبية للمدققين و تقديم الدعم التقني واللوجستي خلال مهام التدقيق التي تقوم بها المحكمة الاوربية للمدققين في مالطا.

للتواصل مع المكتب الوطني للتدقيق على العنوان :
nao.malta@gov.mt
أو زيارة موقعهم على الإنترنت:
http://nao.gov.mt للحصول على المزيد من المعلومات.

اخبار من الكويت

• ساهم ديوان المحاسبة في الكويت في العديد من البرامج والمناسبات والاجتماعات والمناقشات خلال الأشهر القليلة الماضية ومنها:

» البرنامج التدريبي «مراجعة النظراء - الحوكمة» الذي عقد في المكسيك في تموز عام ٢٠١٧. هذا البرنامج، وتماشيا مع اتفاقية التعاون مع الجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك، يشير إلى إطلاق المرحلة الأولى من خطة العمل.

» اجتماع مجموعة عمل تدقيق المشتريات العامة (WGPPA) الذي استضافته البرتغال في تموز عام ٢٠١٧.

» الاجتماع الثالث لمجموعة عمل جمع البيانات الخاصة بالتدقيق و الجلسة العامة الثانية للجنة مشروع جمع البيانات الخاصة بالتدقيق في روسيا في أواخر تموز عام ٢٠١٧.

» اجتماع مجموعة عمل قيمة و فوائد الاجهزة العليا للرقابة (WGVBS) التابعة للانتوساي، الذي عقد في المكسيك هو العاشر منذ انشائه.

» الاجتماع الخامس عشر للجنة التوجيهية لمجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) التابعة للانتوساي، الذي استضافه مكتب المساءلة الحكومة الأمريكية في الفترة ١١- ١٤ ايلول عام ٢٠١٧، في واشنطن العاصمة.

» مؤتمر اليوروساي الثالث للشباب الذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة في إستونيا في الفترة ١١- ١٤ ايلول عام٢٠١٧، في تالين، إستونيا.

» إجتماع لجنه بناء القدرات التابعة للانتوساي الذي عقد في البنك الدولي في واشنطن العاصمة في أيلول عام ٢٠١٧.

• شارك وفد من ديوان المحاسبة الكويتي برئاسة رئيس الديوان بالإنابة في اجتماع مبادرة تنمية الانتوساي بشان «جاهزية تدقيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة» - الذي عقد في تموز ٢٠١٧ في نيويورك .

اخبار من سورينام

الجهاز الاعلى للرقابة في سورينام يكمل تقييم إطار قياس أداء

شرع الجهاز الاعلى في سورينام بالقيام بمراجعة خارجية للأداء في ايلول عام ٢٠١٦. حيث قام خبيران دوليان بتمويل من بنك تنمية الدول الأمريكية بالمراجعة، التي استندت على منهجية إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة (SAI PMF).

قبل اجراء التقييم، حضر موظفو الجهاز الاعلى للرقابة في سورينام ورؤساء إدارات الدعم ورشة عمل للتوعية تحت رعاية الجهاز الاعلى للرقابة في سورينام و بنك تنمية الدول الأمريكية. وكجزء من الابحاث الأولية، أجريت مقابلات وتم تبادل الوثائق لجمع المزيد من الأفكار المتعمقة بشان الجهاز الاعلى للرقابة والبيئة التي يعمل فيها.

تم إجراء التقييم الفعلي في تشرين الاول عام ٢٠١٦. وخلال هذه المرحلة، تم طرح اسئلة من قبل الخبراء على موظفي الجهاز الاعلى للرقابة وعلى العديد من أصحاب المصلحة. كما تم تقييم عينات تدقيق في هذا الوقت.

بعد أربعة أشهر، في شباط عام ٢٠١٧، عرضت نتائج إطار قياس أداء الاجهزة العليا للرقابة على إدارة وموظفي الجهاز الاعلى الرقابة في سورينام. حيث قدم التقييم تحليلا شاملا لمواطن القوة والضعف في المنظمة وكشف عن أن قدره الجهاز الأعلى للرقابة قد تعززت من خلال تعيين موظفي تدقيق إضافيين. نقاط القوة الأخرى شملت إنشاء وتعزيز أداره الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و دوائر العلاقات العامة و الدولية.

كشف التقييم أيضا عن حاجة الجهاز الأعلى للرقابة في سورينام إلى ان تضمن امتثال التقارير للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) لتحسين المساهمة في نوعيه الإدارة المالية في سورينام. وأوصى أيضا بنشر مزيد من التقارير سنويا.

استخدمت نتائج التقييم كأساس لصياغة الخطة الاستراتيجية للجهاز الاعلى للرقابة في سورينام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي ستستخدم للحصول على التعاون الوطني والدولي والمساعدة التقنية لمواصلة تحسين عمل الجهاز الاعلى للرقابة في سورينام، وبالتالي القطاع المالي العام في سورينام.

حالياً، تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي بمراجعة ضمان الجودة، و يقدر الجهاز الاعلى للرقابة في سورينام الدعم الذي قدمته مبادرة تنمية الإنتوساي و بنك تنمية الدول الأمريكية في جميع مراحل العملية.

اخبار من الجمهورية السلوفاكية

الجمهورية التشيكية و الجمهورية السلوفاكية تتعاونا معا لأجراء تدقيق متوازي على ضريبة الاستهلاك

بقلم ألينا نشتيكاكا، قسم التدقيق الثاني، شعبة السياسة المالية، مكتب التدقيق الاعلى في الجمهورية السلوفاكية

أبرمت الاجهزة العليا الرقابة في كل من الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية « اتفاقية تعاون في عمليات التدقيق المتوازية تستهدف ضريبة الاستهلاك » في عام ٢٠١٥.

كان هدف التدقيق المتوازي هو مقارنة أداء أدارة ضرائب الاستهلاك من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ وتحديد مواطن القوة والضعف في العملية.في الحالات التي تنطوي على اختلافات كبيرة التي تؤثر على الكفاءة والفائدة، حيث يهدف التدقيق إلى تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك. وكشف التدقيق عن عده نتائج مثيره للاهتمام.

يختلف الإطار التشريعي الذي يحكم ضريبة الاستهلاك في الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية. حيث تملك الجمهورية السلوفاكية العديد من القوانين المحددة التي تشكل البيئة، في حين أن داخل الجمهورية التشيكية، يطبق قانون واحد على الموضوع بأكمله. و توجد إختلافات جزئية أيضا في إصدار تصاريح عدة للسلع الخاضعة لضرائب الاستهلاك - في الجمهورية التشيكية، التحليل المالي للسلع إلزامي لإثبات استقرارها الاقتصادي أو حاجتها لضمانات مالية. ولا تطبق هذه الآليات في الجمهورية السلوفاكية.

أظهرت عملية التوظيف في الإدارات المعنية التي تدير ضريبة الاستهلاك فروقا كبيرة.ففي عام ٢٠١٥، كان لدى الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية ١,٣٠٠ موظف يقومون بإدارة ٤٨,٠٠٠ سلعة، في حين كان لدى أداره الجمارك في الجمهورية التشيكية ١,٠١١موظفا يقومون بإدارة ١١٤,٠٠٠ سلعة. وأشارت هذه المقارنة البسيطة إلى ان إدارة الجمارك في الجمهورية التشيكية (التي لديها مسؤوليات اكبر باستخدام عدد اقل من الموظفين) تمكنت من تامين ضعف الخدمة المماثلة التي توفرها الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية.

كما أظهرت مقارنة التكاليف الإدارية أيضا بعض الاختلافات الجديرة بالملاحظة. ففي عام ٢٠١٣، انفقت الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية ١,٦٥ يورو (€) لكل ١٠٠ سلعة، بينما أنفقت أداره الجمارك في الجمهورية التشيكية اقل من ذلك بكثير ٠,٦٨ € لكل ١٠٠ سلعة حيث بلغ متوسط تكاليف المجموع في عام ٢٠١٥، تباعاً، ١,٩٤ € و ٠,٧٣ €. في حين أن التكاليف الإدارية لدى الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية (التي كانت أكثر من الضعف لدى إدارة الجمارك في الجمهورية التشيكية) والتي قد يظهر فيها القصور، فالإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية تتطلب دعم الكتروني معقد مرتبط بالعمل المكتبي الخاص بضريبة الاستهلاك، ولكن الشيء نفسه لا ينطبق على إدارة الجمارك في الجمهورية التشيكية.

الإحصاءات المذكورة أعلاه ليست سوى جزء قليل من نتائج التدقيق التي تشير إلى وجود تحد كبير امام الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية لتعزيز فعالية إدارة ضرائب الاستهلاك بالمقارنة مع مستويات أداره الجمارك في الجمهورية التشيكية. كشف تدقيق المقارنة المفصل و المعقد عن عدة فرص لتطبيق أفضل الممارسات. و بالتحديد، يجب على الإدارة المالية للجمهورية السلوفاكية (١) إعادة تقييم مبررات الرقابة الدائمة على ضريبة الاستهلاك الخاصة بمخازن الكحول الخاضعة لضريبة الاستهلاك؛ و (٢) تطبيق التحليل المالي على الاستقرار الاقتصادي لمقدم الطلب. وينبغي على إدارة الجمارك في الجمهورية التشيكية الانتهاء من إضفاء التقنية الرقمية على العمل المكتبي لإدارة ضريبة الاستهلاك. وعلى نطاق أوسع، ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (١) رصد التبغ الخام ضمن مجالات ضريبة الاستهلاك ذات الصلة؛ و (٢) جعل تغليف الكحول للبيع بالتجزئة ضمن طوابع ضريبة الاستهلاك.

هذا التدقيق المشترك كان يخضع للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) ٥٨٠٠ - دليل التدقيق المشترك بين الاجهزة العليا للرقابة، فضلا عن تحديد الإجراءات والاتفاقيات و الممارسات الجيدة.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، ارجو التواصل مع مكتب التدقيق الاعلى في الجمهورية السلوفاكية على العنوان : info@nku.gov.sk

الإحصاءات الرئيسية لتدقيق المقارنة على ضريبة الإستهلاك

الجمهورية التشيكية	الجمهورية السلوفاكية
• قانون واحد	• عدة قوانين محددة
• ١,٠١١ موظف	• ١,٣٠٠ موظف
• ١١٤,٠٠٠ سلعة	• ٤٨,٠٠٠ سلعة
• ٠,٦٨ € لكل ١٠٠ (٢٠١٣)	• ١,٦٥ € لكل ١٠٠ (٢٠١٣)
• ٠,٧٣ € لكل ١٠٠ (٢٠١٥)	• ١,٩٣ € لكل ١٠٠ (٢٠١٥)
• يستخدم نموذج مبسط من الدعم الإلكتروني	• يستخدم نموذج معقد من الدعم الإلكتروني

اخبار من الجمهورية التشيكية

التعاون الفعال و تبادل المعلومات: رؤية اليوروساي ٢٠٢٠

انتخب المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية لرئاسة المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (اليوروساي) في المؤتمر الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في أيار. وسوف يستضيف المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية، الذي سيقود يوروساي من ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠، مؤتمر ٢٠٢٠ في براغ.

لخص المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية رؤية اليوروساي بمشروع « 3C » - الاتصال ، التعاون و المقارنة. في إطار رؤية (3C)، يسعى المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية إلى تحقيق علاقات تعاونية فعالة خلال فترة رئاسته، مدركاً بأن الاتحاد الأوروبي يجب ان يكون فعالا وان يضيف قيمه إلى أعضائه. إن الهدف هو تحقيق أقصى فائدة مع بذل الحد الأدنى من الجهد.

مشروع تبادل المعلومات المعياري (BIEP) هو مسعى 3C لتوفير المعلومات المتاحة بسهولة للجميع - وهو هدف يتم الترويج له من خلال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs).

يستخدم هذا البرنامج، الذي أطلقه المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية العام الماضي في اجتماع V٤ + ٢ (دول فيسغراد (الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا) + النمسا وسلوفينيا))، أساليب معيارية متقدمة لتبادل المعلومات ومقارنتها استنادا إلى نفس المنهجية.

على سبيل المثال، سيؤدي إنشاء قاعده بيانات لمعلومات التدقيق القابلة للمقارنة إلى السماح باسترداد نتائج النظير بسهوله. وبالمثل، تمكن مشروع تبادل المعلومات المعياري من البحث في قواعد البيانات التي انشأها المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية (عمليات التدقيق و المخرجات) على النحو المبين في الهدف الاستراتيجي الثالث لليوروساي (EUROSAI GT 3) .

في اطار مشروع تبادل المعلومات المعياري، سيتم بانتظام مقارنة بيانات سياسات الدولة المختلفة التي يتم رصدها و تبادلها من قبل سلطات التدقيق والتي لها تأثير كبير على المواطنين. و الى هذا التاريخ، اقترح المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية خمسة مجالات لإختبار المقارنات الدولية: البنية التحتية للعقارات، والمساكن الشعبية، والحكومة الكترونيه، والتعليم، والسجون.

يقوم المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية بتجهيز مجالين ضمن عملياتها الحالية للتدقيق - البنية التحتية العقارية والمساكن الشعبية - والتي ستوفر قاعدة لمنهجية معيارية مشتركه جديدة.

من المهم ان تكون المعلومات قابلة للمقارنة، وأن تمتلك المنهجيات قاعدة مشتركة. ومن الأمثلة على هذا النهج، التدقيق المشترك من قبل الجمهورية التشيكية و الجمهورية السلوفاكية على ادارة ضريبة الاستهلاك.

تضمن التدقيق مقارنة بين نظم المعلومات حيث كانت القاعدة المشتركة هو تشريع الاتحاد الاوروبي، وهو الذي يحدد الشروط. لذلك، استندت النظم إلى معايير متماثلة. وأظهرت مقارنة نتائج التدقيق أن نظام المعلومات الذي تستخدمه الجمهورية التشيكية يكلف أقل من نظام المعلومات الذي تستخدمه الجمهورية السلوفاكية.

امكانية الوصول الى المعلومات و وضوحها تسهل اكتشاف كيفية تعامل العديد من منظمات التدقيق مع مواقف مماثلة. إن تبادل المعرفة هذا يقدم التحفيز و أفضل الممارسات، مما يتيح لهيئات التدقيق والمنظمات العامة بأن تكون في وضع أفضل لتقديم قيمة للمواطنين، وهي رسالة يعتبرها المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية مهمة لنجاح اليوروساي.

الصورة في الاعلى: السيد ميلوسلاف كالا، رئيس المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية. الصورة في الداخل: موظفي المكتب الأعلى للتدقيق في الجمهورية التشيكية في الجمهورية التشيكية.

اخبار من فرنسا

منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية تعقد إجتماع سنوي في داكار، السنغال

الجهاز الاعلى للرقابة الفرنسي، وبصفته الامين العام لمنظمة الاجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية (AISCCUF)، نظم ندوته المهنية السنوية في داكار، السنغال، في الفترة من ٢٨ - ٢٩ حزيران عام ٢٠١٧

كرس هذا الحدث الذي استمر يومين للمعايير الدولية الجديدة للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) التي تم اعتمادها في مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة العام الماضي- وهو موضوع لم يناقش بعد على الساحة الدولية.

حضر الندوة عشرة رؤساء أجهزة عليا للرقابة، بالإضافة إلى العديد من الممثلين من ما يقارب ٢٠ دولة، مما اتاح الفرصة للمدققين من أوروبا ومناطق افريقيا الناطقة بالفرنسية وهايتي لتبادل الآراء بشأن القيمة التي تضيفها المعايير المهنية الدولية والتحديات (و الفرص) الناشئة عن الأنظمة الداخلية. تساهم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في القدرات المؤسسية وفي كفاءات الموظفين، مما يعزز سمعة الاجهزة العليا للرقابة ومصداقيتها ولا سيما في مواجهه الإدارات وأصحاب المصلحة التي تم تدقيقها.

من بين ٢٥ معيار و مبدأ توجيهي التي اعتمدت مؤخراً، ركزت العروض على عدد قليل منها التي تعالج بالدرجة الاولى تنظيم الجهاز الاعلى للرقابة و اعماله الاساسية، مثل:

- معيار الأخلاقيات (ISSAI ٣٠) - رئيس كلية اخلاقيات المهنة التابعة للجهاز الاعلى للرقابة الفرنسي.
- معيار تدقيق الامتثال (ISSAI ٤٠٠٠) - قضاة من الجهاز الاعلى للرقابة في السنغال و النيجر.
- معيار تدقيق الأداء (ISSAI ٣٠٠٠) - الجهاز الأعلى للرقابة في جيبوتي إلى جانب الجهاز الاعلى في السنغال.
- مجموعة معايير ISSAI اطار عمليات التدقيق الإدارية (في ضوء التجربة الفرنسية) - عضو في محكمة الحسابات الإقليمية الفرنسية والجهاز الاعلى للرقابة في تونس.
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم السياسات العامة (INTOSAI GOV ٩٤٠٠) - الجهاز الاعلى للرقابة في المغرب.
- اطار المعايير المهنية في الإنتوساي – الجهاز الاعلى للرقابة في فرنسا.

تمكن المشاركون من اختبار معرفتهم بطريقة ممتعة و مثيرة من خلال مسابقة (وضعها الجهاز الاعلى للرقابة في فرنسا) طرحت بعض الأسئلة الصعبة إلى حد ما. و بالفعل، استجاب الأعضاء ببراعة وتمتعوا بالزمالة الحميمة.

تطبيق ISSAI أمر ضروري، و تم تشجيع جميع الحضور على تطبيق ما تعلموه عند عودتهم الى اجهزتهم. حيث ذكر السيد سايدو سيديبي، رئيس منظمة الاجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية ورئيس الجهاز الاعلى للرقابة في النيجر، الزملاء، ولا سيما الإدارة العليا للأجهزة العليا للرقابة، بان التحرك المستمر والتوعية وبذل الجهود التدريبية امر مطلوب للنجاح في تنفيذ المعايير.

تعرف على المزيد من المعلومات من خلال زيارة الموقع الإلكتروني الجديد والمحسن التابع الى منظمة الاجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية (مع محتوى غني ورسومات لافتة للنظر) على : www.aisccuf.org.

اخبار من ليتوانيا

العوامل الهامة التي تؤدي إلى نجاح الجهاز الأعلى للرقابة: من وجهة نظر المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا

ينبع نجاح الاجهزة العليا للرقابة من عدة اجراءات، بما في ذلك الاتصالات القوية (داخليا وخارجيا) وقيادة يحتذى بها. وعلى مدى السنين، أقام المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا علاقات مهنية جيدة مع اللجنة البرلمانية المعنية بالتدقيق في ليتوانيا - شريكنا الرئيسي الذي يكفل الاشراف على الأنشطة الحكومية.

يتواصل المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا بصورة ديناميكية بأصحاب المصلحة، التي تشمل الاوساط الاكاديمية، و الجمعيات غير الربحية وهيئات القطاع العام المتأثرة بالمبادرات الحكومية.

توفر هذه العلاقات عده فوائد، مثل:
- نشر نتائج وتوصيات عملية التدقيق؛
- زيادة الوعي لدى الأجهزة العليا للرقابة و رفع مستواها؛
- دراسة ملاءمة البيانات وأصحاب المصلحة؛
- إبلاغ الأجهزة العليا للرقابة عن افكار أصحاب المصلحة بشأن أكثر قضايا الحوكمة حساسية في القطاع العام؛ و
- تقديم ملاحظات بشان مجالات محدده والتي تتطلب تقييما متعمقا ومنهجيا.

يسعى المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا إلى استخدام وسائل الاتصال للبحث عن فرص جديده وتحديد المشاكل (وإيجاد سبل للقضاء على الأسباب الكامنة وراء ذلك).

يستخدم المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا تقنيات وسائل الاتصال الداخلية لتحفيز التحسينات التنظيمية. حيث يؤدي التفاعل الهادف والمركز إلى زيادة قدره الموظفين على الإبداع والمشاركة، في حين أن ممارسات تحديد القيمة تنقح ما يعتبره الموظفون ضروريا لتحقيق اهداف المكتب الوطني للتدقيق الاستراتيجية. وأن جميع المصالح الفردية والاتفاق على الاحتياجات التنظيمية الحاسمة يعزز الجهود ويولد تفاهما أننا أقوى معا مما نحن عليه افرادا.

يسعى المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا الى أن يكون نموذجا للقطاع العام - مثال يحتذى به - عبر تطبيق أعلى المعايير على عمله؛ العمل كمستشار مستقل وكفء لصانعي القرار؛ إظهار سلوك جدير بالثقة؛ الاستمرار بالابتكار؛ وإثبات أن هذه الإجراءات تحسن الأداء.

جهودنا لم تمر دون ملاحظة. فقد حظي عمل المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا على اعتراف القطاعين العام والخاص، والاعتراف المحلي والدولي.

ففي عام ٢٠١٦، حصل المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا على جائزة وطنية «أفضل مؤسسة عامة»، وهذا العام، منح اتحاد الأعمال الليتواني المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا «جائزه قائد الشراكة» لتكريم المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا على عمليات التدقيق المنهجية و المهنية و افكاره في التدقيق.

في عام ٢٠١٧ أيضا، حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)/ دعم تحسين الحوكمة والإدارة (SIGMA) و المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا وبرلمانها باعتبارهما ممارسين نموذجين للتعاون في بحثها، «تطوير علاقات عمل فعالة بين الأجهزة العليا للرقابة و البرلمان».

على الرغم من أن المكتب الوطني للتدقيق في ليتوانيا قد شهد نجاحا كبيرا، فأنها حالة مؤقتة، وهناك دائما عمل يجب القيام به! و نأمل أن يقدم تبادلنا لوجهات النظر الأفكار و الإلهام للأجهزة الأخرى ومجتمع التدقيق الأوسع.

اخبار من صربيا

الجهاز الاعلى في صربيا يحتفل بمرور ١٠ سنوات من الخدمة العامة

احتفلت الهيئة الحكومية للتدقيق في جمهورية صربيا (الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا) بالذكري السنوية العاشرة لها باحتفال رسمي عقد في قصر صربيا في ٧ حزيران عام ٢٠١٧.

حيث شهد هذا الحدث، احتفال الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا بالعقد الاول من العمل، حضور العديد من الضيوف البارزين، ومنهم السيد نيكولا سيلاكوفيتش، المبعوث الخاص لرئيس جمهوريه صربيا؛ السيد رادوسلاف سرينوفيتش، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا والمراجع العام؛ والسيدة بوجانا ميتروفيتش، نائب رئيس مجلس الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا.كما حضرالعديد من مبعوثين السفارات ومندوبي الاجهزة العليا للرقابة وممثلي المنظمات الدولية لتكريم الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا، وهي أعلى سلطة في البلاد المخولة بتدقيق الأموال العامة.

اشار السيد سريتينوفيتش بفخر «قبل عشر سنوات، كان عدد قليل جدا من الناس علي دراية باختصاصات الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا. وفي اغلب الأحيان، كان يتم طرح سؤال ما هو عمل المدقق. واليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لنا، يمكنني ان أقول بفخر اننا أصبحنا مؤسسه مستقله ومعترف بها وجديرة بالثقة. وكل قرش استثمر فينا، وفي منظمتنا، تم تسديدة بشكل مضاعف إلى جمهوريه صربيا من خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها » .

خلال السنوات العشر التي مضت على إنشائه، نشر الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا ما يقارب ٧٧٧ تقرير تدقيق و نشرت ١,٢٤٣ مخرج رقابي. و اصدر ما مجموعة ٦,٤٦٧ توصية، وزادت النسبة المئوية لتنفيذ التوصيات بثبات (٧٥٪). و بناءً على توصيات الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا، تم دفع مبلغ ٧،٦ مليار دينار الى ميزانية جمهورية صربيا.

واصل الجهاز الأعلى للرقابة في صربيا في تحسين عمله من أجل رفاه جميع المواطنين. إن تعزيز منهجيات التدقيق في عمليات التدقيق المالي والإمتثال والأداء والنهوض بإدارة المعلومات، واستراتيجيات الموارد البشرية والتشغيلية، والموظفين، و العمليات يتيح للجهاز الاعلى للرقابة في صربيا بتقديم استنتاجات ونتائج التدقيق بشكل كاف وفعال، فضلا عن تنمية وتعزيز العلاقات مع مواطنيها وأصحاب المصلحة والأجهزة العليا للرقابة على نطاق عالمي.

اليوم، الجهاز الأعلى للرقابة في صربيا عضو كامل العضوية في الإنتوساي، و اليوروساي بالإضافة إلى شبكة الأجهزة العليا للرقابة التابعة لمرشحي الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة المحتملة ومحكمه المدققين الأوروبية.

التقدير والمصداقية التي يتمتع بها الجهاز الاعلى للرقابة في صربيا تم تحقيقها من خلال نتائج التدقيق وقبول التوصيات الصادرة الى الجهات الخاضعة للتدقيق على مر السنين.

اخبار من اليابان

استضاف مجلس التدقيق في اليابان ، بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، ندوة حول «التدقيق الحكومي على اعمال الانشاءات العامة» كجزء من برامج اليابان الرسمية للمساعدة الإنمائية. هذه الفعالية السنوية، التي عقدت في الفترة من ١٨ حزيران الى ٨ تموز عام ٢٠١٧، في مركز وكالة التعاون الدولي اليابانية التدريبي في طوكيو، اليابان، ومركز مجلس التدقيق في اليابان التدريبي، تهدف الى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية. وهذا العام، شارك ١٦ مدقق من ٩ اجهزة رقابية - بوتسوانا، وفيجي، والعراق، ولاوس، وليبريا، وملاوي، وموريشيوس، ونيبال، وزمبابوي.

وقد زادت اهمية هذه الندوة أكثر من اي وقت مضى، خصوصا و انها تساهم في زيادة قدرة الجهاز الاعلى للرقابة من خلال مساعدة الحكومات المعنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من خلال تدقيق مشاريع الانشاءات العامة بهدف ضمان جودة البنية التحتية، يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تساهم في تحقيق الهدف ٩ من اهداف التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى «إنشاء بنيه تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار». ويساعد التدقيق على الإنشاءات العامة أيضا على الحد من الفساد (الهدف ١٦ من اهداف التنمية المستدامة)، ولا سيما بالنظر إلى تأثير الفساد على المشتريات العامة (بما في ذلك مشاريع الانشاء)، وهو ما يعتبر على نطاق أوسع تقدم نحو العولمة.

إعتاد مجلس التدقيق في اليابان على إيلاء أهمية عالية لتدقيق مشاريع الانشاءات العامة، وذلك لان جزء كبير من الميزانية الوطنية لليابان خصصت للاستثمار في البنية التحتية خلال فترة النمو الاقتصادي السريع في فترة ما بعد الحرب، بالإضافة الى إنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود لمواجهة الكوارث الطبيعية (الزلازل والأمطار الغزيرة والفيضانات) التي ألحقت أضرارا جسيمة بحياة المواطنين وممتلكاتهم. وبناء على ذلك، وضع مجلس التدقيق في اليابان أهدافا صارمة عند تدقيق مشاريع أعمال الانشاءات العامة لتشمل التحقق من الجوانب المحاسبية؛ تخفيض تكاليف الانشاء؛ مراجعة اثار المشروع؛ وضمان بنية تحتية عالية الجودة. تدقيق العديد من جوانب المشروع، بما في ذلك التصميم والهيكل، بالإضافة إلى المحاسبة، وتقدير التكلفة و استخدامها بعد اتمام الانشاء يساعد على تحقيق هذه الاهداف. هذه التجربة وتلك الاهداف والمنهجيات التي ينقلها مجلس التدقيق في اليابان للمشاركين بالندوة.

ركزت الندوة لهذا العام في المقام الأول على منهجية فحص نوعيه البنية التحتية، بما في ذلك التحقق بعناية إذا كان (١) تم تنفيذ البناء على النحو المصمم؛ (٢) تجنب العمل غير المتقن و (٣) تصميم البناء المناسب لضمان اتباع تدابير السلامة المطلوبة.

حيث تبادل مجلس التدقيق في اليابان ايضا تقارير التدقيق التي توضح عيوب البناء. واسفرت هذه العيوب الى مستوى سلامة غير كافي مما دفع الجهات الخاضعة للتدقيق إلى اتخاذ التدابير المناسبة. وأقر الحضور بفائدة هذه التقارير، مشيرين إلى أنهم يستطيعون رفع نوعية البناء وخفض تكاليف دورة حياة البنية التحتية في آن واحد.

لم تكن كل المشاركات داخل غرفة الدراسة، حيث تلقى المشاركون خبرة عملية باستخدام معدات تفتيش البناء لتحديد اعمال الانشاء غير المطابقة (نماذج هيكلية معروضه في مركز تدريب مجلس التدقيق في اليابان). كما قاموا أيضا بزيارة مواقع بناء فعلية، بما في ذلك موقع بناء تجديد طريق المتروبوليتان السريع ١ في طوكيو (الصورة في أعلاه).

في ختام الندوة قدم المشاركون عروضا حول كيفية تطبيق المعرفة والخبرات المكتسبة في عمليات تدقيق الإنشاءات في المستقبل عند عودتهم إلى اجهزتهم الرقابية. لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع : liaison@jbaudit.go.jp.

اخبار من لاتفيا

مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا يقدم تدريباً على معايير التدقيق الدولية

هذا الصيف، أطلق مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا، بالتعاون مع رابطة المدققين المعتمدين في لاتفيا، برنامجا تدريبيا جديدا يهدف إلى تثقيف المدققين المعتمدين بشأن تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs).

يركز البرنامج التدريبي، الذي نظمه موظفي مكتب الدولة للتدقيق الذين يمتلكون خبرات مهنية مختلفة، على المواضيع المتعلقة بالتدقيق المالي.

نظرا لخبرة المدققين المعتمدين، يركز البرنامج على الأمثلة العملية و يقدم نظرة أعمق حول اعمال التدقيق النموذجية في مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا.

لضمان ان يكون النهج الذي يتبعه مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا في اجراء عمليات التدقيق المالي للقطاع العام واضح وشامل، تم التركيز على ملاحظات ممارسة المعايير الدولية للأجهزة الرقابية حول ١٤ موضوعا:

- ما هي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ؟
- عملية التدقيق المالي
- فهم الكيان الخاضع للتدقيق
- الملاءمة
- الإجراءات التحليلية
- تقييم المخاطر
- استخدام اعمال المدققين والخبراء الآخرين
- معززات التدقيق
- التفاصيل و معايير الضوابط
- أخذ عينات التدقيق
- نهج التدقيق، خطة التدقيق، برامج التدقيق
- أدلة التدقيق ووثائق العمل
- تقييم الأخطاء والإبلاغ عن نتائج التدقيق المالي
- معالجه قضايا الامتثال في التدقيق المالي

تلقى مكتب الدولة في لاتفيا ردود فعل ايجابيه للغاية و يخطط لمواصلة وتوسيع برنامج التدريب.

تكرارالدورة في المستقبل سيشمل المشاركين على جميع مستويات مجتمع التدقيق، مثل مساعدي المدققين المعتمدين وممثلي البلديات المحلية وهيئة التدقيق لصناديق الاتحاد الاوروبي.

يشمل التوسع الإضافي وحدات تدقيق الأداء والامتثال، فضلا عن المناقشات المتعمقة بشان نهج التدقيق عند تقييم سياسات القطاع العام والحوكمة، ونظم المعلومات والاتصالات ، ومؤسسات الدولة والبلديات.

اخبار من ميانمار

الجهاز الاعلى للرقابة في ميانمار تستضيف العديد من ورش العمل والاجتماعات

ورشة عمل تدريب المدربين على تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

مكتب المراجع العام في اتحاد ميانمار و بنك التنمية الاسيوي إستضاف ورشة تدريب المدربين حول تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في ناي بي تاو، ميانمار، في الفترة من ٨ الى ١٢ ايار عام ٢٠١٧ ورشة العمل، التي تهدف إلى تبادل المعرفة والخبرات بوجود كتيبات ومبادئ توجيهية للتدقيق المالي تستند إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، شملت العديد من المدققين من المكاتب الرئيسية التابعة لمكتب المراجع العام في اتحاد ميانمار، و مكاتب التدقيق الإقليمية والحكومية، بالإضافة الى خبراء بنك التنمية الآسيوي و المندوبين من مكتب المراجع العام في النرويج.

خلال ورشة العمل، ناقش موظفي بنك التنمية الآسيوي عدة جوانب من مواد التدقيق المالي التي تستند إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك الأخلاقيات، ونظم الرقابة الداخلية، ومستويات الأهمية النسبية، وتقييم المخاطر ونطاقها، والإجراءات الموضوعية في الممارسات، وقنوات الاتصال مع منظمات التدقيق، وتقارير التدقيق ونظم المتابعة.

اجتماع مع مبادرة تنمية الإنتوساي والأسوساي لتعزيز القدرة على التعلم الإلكتروني

استضاف مكتب المراجع العام في ميانمار، إلى جانب مبادرة تنمية الإنتوساي، اجتماع إعداد المدربين من أجل ورشة العمل المتخصصة في التعلم المتعدد الوسائل في فندق ثينهاها في ناي بيي تاو، ميانمار، في الفترة من ٢٢ ايار الى ٢ حزيران، عام ٢٠١٧.

تضمن الحضور كل من موظفي مبادرة تنمية الإنتوساي، ومدير لجنة تنمية القدرات في المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة، بالإضافة إلى مدربين من الأجهزة العليا للرقابة في إندونيسيا، والفلبين وباكستان.

كان الهدف من الاجتماع هو صياغة مواد الدورة التدريبية اللازمة لورشة العمل المتخصصة في التعلم المتعدد الوسائل - مبادرة جديدة من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي - منظمة الاسوساي لتعزيز القدرة على التعلم الكتروني من خلال إنشاء مجموعه من الخبراء ذوي المهارات التدريبية المعروفة والذين سيدعمون برامج تنمية قدرات الأسوساي في المستقبل. أتاحت المشاركة للجهاز الاعلى للرقابة في ميانمار الى زيادة تعزيز علاقات العمل مع الاسوساي و مبادرة تنمية الإنتوساي.

تقريرحول الالتزام بالمعايير والمدونات - ورشة عمل لتعميم المحاسبة و التدقيق

عقد مكتب المراجع العام في ميارنمار، بالاشتراك مع مجلس المحاسبة في ميانمار، ومعهد ميانمار للمحاسبين العامين المعتمدين، والبنك الدولي، ورشة عمل بعنوان» تقرير حول الالتزام بالمعايير والمدونات (ROSC) - تعميم المحاسبة و التدقيق» في فندق بارك رويال، يانغون، ميانمار، ١٦ حزيران عام ٢٠١٧.

خلال ورشة العمل، اطلع مكتب المراجع العام في ميارنمار و البنك الدولي صانعي القرار المهمين وكبار رجال الاعمال على النتائج والتوصيات المتعلقة بسياسات التقرير حول الالتزام بالمعايير والمدونات وأتاحت لأصحاب المصلحة فرصه الاستفسار عن الخطوات المقبلة المقترحة لتنفيذ توصيات السياسات.

كما عقدت حلقات نقاش بشان مواضيع مثل «نحو مهنة محاسبة أقوى»، و «التعليم المحاسبي - محفز نحو محاسبين ذو مستوى عالي»، و « تعزيز جودة التقارير المالية و التدقيق المالي للشركات»، حيث تبادل الخبراء المحليين والدوليين وجهات النظر والخبرات مع الحضور.

الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا و مبادرة تنمية الإنتوساي يتحدان من أجل تقييم «جسر نحو التنمية»

إستراتيجية كوستاريكا الوطنية لمساعدة الأسر التي تعيش في فقر مدقع

قام الجهاز الاعلى للرقابة في كوستاريكا، بالتنسيق مع مبادرة تنمية الإنتوساي، بتنفيذ تدقيق الاداء في عام ٢٠١٦ لتحليل فاعلية وكفاءة « جسر نحو التنمية (BTD)»، وهي استراتيجية وطنية تهدف إلى رعاية الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

مع زيادة التركيز على تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن هذا التدقيق المشترك، الذي أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى، يحمل أهمية إضافية من حيث أنه يعالج الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة: لا للفقر.

شمل تحليل «جسر نحو التنمية» تقييم مدى امتثال الاستراتيجية للأهداف المقترحة خلال السنتين الأوليين من نشاطها (٢٠١٤ - ٢٠١٦)؛ دراسة الخصائص الاجتماعية - الديموغرافية والاقتصادية الرئيسية للأسرة؛ التحقيق في تدفق السلع والخدمات من المؤسسات المشاركة إلى الأسر التي تعاني من الفقر المدقع؛ ودراسة اجراءات التحسين التي اتخذها المجلس الاجتماعي الرئاسي (PSC).

استراتيجية «جسر نحو التنمية» والتنفيذ

تهدف إستراتيجية «جسر نحو التنمية» إلى تحديد و قياس ظروف الفقر باستخدام مجموعة واسعة من القطاعات والوكالات. حيث كانت ثماني مؤسسات ضمن المجموعة الأولية التي اجتمعت لتقييم المجالات الأساسية بناءً على منظور متعدد الأبعاد لقياس الفقر، استفادة الأسرة من نظام الحماية الاجتماعية؛ و تنمية القدرات؛ و توفر العمل؛ و المزايا التكنولوجية؛ والسكن المناسب والتنمية الإقليمية.

لتنفيذ «جسر نحو التنمية» أعد معهد الرعاية الاجتماعية المختلطة (IMAS) شخصيات مساعدين اجتماعيين، تقوم بدور حلقة وصل بين الأسر المحتاجة و المنظمات المسؤولة عن دعمهم، تعتبر المفتاح لضمان حصول الأسر على المساعدة اللازمة على النحو المبين في خطه التدخل الاسري (PIF) المخصصة، وهي الأداة التي تسجل احتياجات كل أسرة والتزاماتها.

يتم تحديد الأسر التي تعيش في ظروف قاسية ومساعدتها على أربع مراحل:

المرحلة الأولى: أهلية الأسرة
شملت المرحلة الاولي تحديد الإجراءات اللازمة لتحديد الأسر في المناطق ذات الأولوية التي تعيش في فقر مدقع، والتأكد من ان هذه الأسر تتطابق مع الملف التعريفي التابع الى «جسر نحو التنمية»، الذي ينص على ان تستوفي الأسر على الأقل واحدة من الخصائص التالية: ربة الأسرة لديها أطفال قصر؛ وجود أقارب من ذوي الاحتياجات الخاصة مقيمون في المنزل؛ المسؤوليه عن رعاية الكبار المسنين؛ و رب الأسر عاطل عن العمل.

المرحلة الثانية: صياغة خطة التدخل الأسري
في هذه المرحلة، يقوم المساعدون الاجتماعيون المسؤولين عن إدارة الاستراتيجية، بوضع خطة التدخل الاسري لكل اسرة. ويضع المساعدون الاجتماعيون خطة التدخل الاسري لتتبع الإنجازات الأساسية التي تتعلق بالحد الأدنى لنوعيه ظروف الحياة التي يجب ان تصل اليها الأسرة بحلول نهاية البرنامج.

المرحلة الثالثة: تنفيذ و تقييم خطة التدخل الأسري
المرحلة الثالثة هي العثور على الأسر التي تؤدي المهام التي تعهدت بها. ويسجل معهد الرعاية الاجتماعية المختلطة اي تقدم ويقدم المراجع الضرورية إلى المؤسسات المشاركة لضمان حصول الأسر علىأكبر قدر ممكن من المنافع.

المرحلة الرابعة: خروج الاسرة من البرنامج
هذه هي المرحلة النهائية التي حققت فيها الأسرة الإنجازات الأساسية (بحد أدنى ٩٠٪) على النحو المحدد في خطة التدخل الأسري.

نتائج التدقيق

٪١٠٠,٥

تشير نتائج التدقيق الى أن استراتيجية «جسر نحو التنمية» كانت فعاله في تحديد الأسر واختيارها. حيث تبين السجلات نسبة امتثال قدرها ١٠٠,٥٪ (تم تجاوز الهدف المحدد لإدماج ٢٧,٣٠٠ أسره حيث تم تصنيف واختيار ٢٧,٤٤٩ أسرة).

٪٥٠<

أظهرت النتائج أيضا أن السكان الذين تم تعريفهم وفقا للملف الشخصي الخاص بـِ « جسر نحو التنمية » حققوا نجاحا كبيراً حيث بلغت نسبه النساء المعيلات للأسر ٧٩٪ و ٦٧٪ يفتقرن إلى العمل بدوام كامل. وأظهرت الإحصاءات أيضا ان ٨٧ ٪ لم يكملن التعليم الثانوي.

٪٢٥>

غير أن، اعتبارا من ٣٠ حزيران عام ٢٠١٦، كان هناك مستوى منخفض من التقدم المرتبط بتحقيق الأسر اجراءات الانجاز الاساسية الخاصة بـِ «جسر نحو التنمية» - حيث تم إنجاز ٢٢,٧٪ فقط من «جسر نحو التنمية»، بينما سجل ٣٣,٥٪ قيد التنفيذ، و ٤٣,٨٪ لم يشهد أي تقدم على الإطلاق.

٪٤٧

من الجدير بالملاحظة أن ٤٧ ٪ من الأسر لم تستوف أي من الإنجازات الأساسية المقررة وقت إجراء التدقيق.

إستغرقت المناطق الإقليمية للتنمية الاجتماعية (ARDS)، وهو جهاز داخل معهد الرعاية الاجتماعية المختلطة، ٨٩ يوما (في المتوسط) لتطوير «جسر نجو التنمية». و أثر هذا التأخير تأثيراً مباشراً على قدرة الأسر على تحقيق الإنجازات الأساسية وخلق خطر محتمل لعدم الامتثال.

مع هذه النسبة المئوية العالية من الأسر التي لم تحقق اي إنجازات أساسيه ضمن الإطار الزمني المحدد الذي مدة سنتين قبل النجاح بالخروج من البرنامج، تم اعداد مجموعة ثانية من الاسر للمشاركة في البرنامج (٢٠١٧ - ٢٠١٨) مما يجعل تحقيق هدف برنامج «جسر نحو التنمية» الذي يستغرق ٤ سنوات أمرا مستحيلا.

كما لوحظ نقص في فرص الحصول على المنافع. ووفقا للمبادئ التوجيهية للمجلس الاجتماعي الرئاسي، ينبغي معالجة المراجع المتعلقة بالدعم بناءً على الأولوية وتسويتها في غضون ٣٠ يوم عمل كحد أقصى .

تشير نتائج التدقيق الى فرص التحسين الكبيرة , و التي حظيت بتأييد إيجابي من جانب السلطات الحكومية الكوستاريكية المسؤولة عن إستراتيجية جسر نحو التنمية .

على الرغم من ذلك، من ضمن المراجع المعتمدة، ٤٤ ٪ نفذت ضمن نطاق ٣٠ يوم، بينما ٢٩٪ تم الموافقة عليها خلال ٣١ - ٦٠ يوم، ١٢٪ خلال ٦١-٩٠يوم، و ١٥٪استغرقت أكثر من ٩١ يوم للإنجاز (انظر الشكل أدناه).

كما أثرت فترات الموافقة المطولة على الأسر التي حققت الإنجازات الأساسية

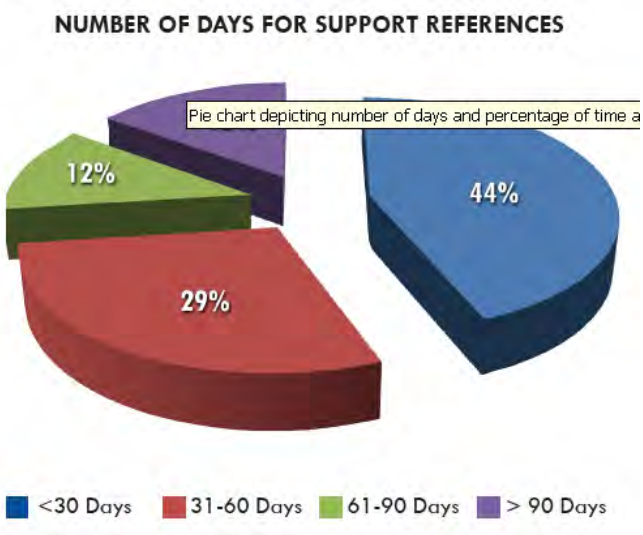

بالرغم من انشاء نظام تقارير ربع سنوية ونشرات إخبارية شهرية، خلصت نتائج التدقيق إلى أن هذه الأدوات أكثر افادة و وصفية من التقييم. استندت المخرجات ايضا الى نتائج جزئية، وبالتالي لم تتمكن من تقديم بيانات كافيه للتأثير في عمليه صنع القرار التي يمكن ان تؤثر على السكان المستهدفين على المدى القصير والمتوسط والطويل.

نظرا لعدم وجود مبادئ توجيهيه لتقديم التقارير، من بين ٣٧ تقرير من تقارير فريق الرصد و التقييم (EME) التي دققت في الفترة من تموز عام ٢٠١٥ الى حزيران عام ٢٠١٦، تقريران فقط تضمنا معلومات عن القيود و اجراءات التحسين.

ولم يتضمن اي من التقارير مؤشرات التركيز على الخطأ (الاستثناءات و التجاوزات)؛ أوقات اعداد خطة التدخل الاسري؛ وأوقات الاستجابة للمؤسسات المساندة (والأسباب) المرجعية التي يقدمها المساعدون؛ حاله الإنجاز؛ ومخصصات الميزانية.

تشير نتائج التدقيق إلى فرص التحسين الكبيرة، والتي حظيت بتأييد إيجابي من جانب السلطات الحكومية الكوستاريكية المسؤولة عن استراتيجية «جسر نحو التنمية».

بالإضافة إلى ذلك، صدرت توصيات إلزاميه بشان الامتثال لنائب رئيس جمهوريه كوستاريكا، الذي يعمل كمنسق للمجلس الاجتماعي الرئاسي والرئيس التنفيذي لمعهد الرعاية الاجتماعية (المسؤول عن تنفيذ «جسر نحو التنمية»).

تأتي هذه الفرص في وقت حاسم. مع بلوغ استراتيجية «جسر نحو التنمية» عامها الثاني، فإن تنفيذ توصيات الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا يمكن أن يساعد على النهوض بكفاءة الاستراتيجية وفعاليتها، مما يؤدي إلى زيادة التأثير على الذين يعيشون في فقر مدقع.

بفضل تعاون و مساعدة مستشارين المبادرة، فأن ناتج هذا التدقيق يتوافق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs).

المكتب الأعلى للتدقيق في جمهورية التشيك يدعم عمليات تدقيق أهداف التنمية المستدامة في مشاريع الطاقة

حافظ المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك على تركيز طويل الأجل على البيئة وأهميته بالنسبة للاستدامة.و في هذا المسعى، فأن المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك عضو نشط في مجموعة عمل التدقيق البيئي لكل من الإنتوساي و اليوروساي.

تحت مظلة مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للإنتوساي، حيث أكمل المكتب الأعلى للتدقيق إثنين من مشاريع التدقيق البيئي الناجحة، و قد بدأ مؤخرا بالمشروع الثالث. بالإضافة الى ذلك، يحتضن المكتب الاعلى للتدقيق فرص للقيام بدور رئيسي في عمليات التدقيق المشركة الدولية و يشارك في العديد من المؤتمرات و الندوات و ورش العمل لمعرفة المزيد عن الموضوع، و تبادل أفضل الممارسات بشأن، البيئة والاستدامة.

تدقيق مشروع الطاقة المستدامة ٢٠١٠

بخبرته المشهودة له في تدقيق على الطاقة المستدامة، تطوع المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك، لقيادة تنسيق و اعداد « تدقيق الطاقة المستدامة - دليل للأجهزة العليا للرقابة (توجيه)».

بمشاركة الخبراء الخارجيين في مجال الطاقة المستدامة والتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في أستراليا وكندا واستونيا والمغرب والنرويج وبولندا والمملكة المتحدة، قام المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك بصياغة هذا الدليل في محاولة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة على فهم أفضل للطاقة المستدامة وتحديد منهجيات التدقيق الفعالة.

اتبع الدليل أربع خطوات أساسية: (١) فهم قضايا الطاقة المستدامة وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد والبيئة؛(٢) الاعتراف باستجابة الحكومة للطاقة المستدامة، والاهتمامات البيئية (مثل برامج وسياسات الدولة)؛ (٣) اختيار مواضيع التدقيق المناسبة؛ و (٤) تصميم عمليات التدقيق التي تعكس ظروف البلد المعني وصياغة اسئلة التدقيق المناسبة .

ضمن هذا الدليل، شملت الطاقة المستدامة مجالين رئيسيين هما: توليد الطاقة من موارد الطاقة المتجددة واستخدامات الطاقة بكفاءة وفعالية.

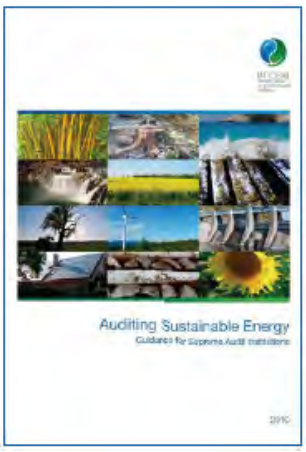

بالإضافة الى المعلومات الملائمة والمفيدة لجميع مراحل التدقيق التي ركزت على الطاقة، تضمن الدليل ايضا العديد من الحالات العملية، والتي توضح كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تضيف قيمة في مجال الطاقة المستدامة.

مشروع توفير الطاقة ٢٠١٦

للاستفادة من خبرتها المكتسبة في إجراء الابحاث، وتنسيق وإعداد الدليل، قاد المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك مشروع «توفير الطاقة» الذي امتد من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. حيث كان هدف المشروع هو الكشف عن قضايا الطاقة الحالية المشتركة بين الجمهورية التشيكية و الدول الأخرى.

تم اعداد دراسة تركزعلى مواضيع توفير الطاقة و اعمال التدقيق المتعلقة بالجهاز الاعلى للرقابة بالتعاون مع الاجهزة العليا للرقابة في كل من الصين وهولندا والنرويج وسلوفاكيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

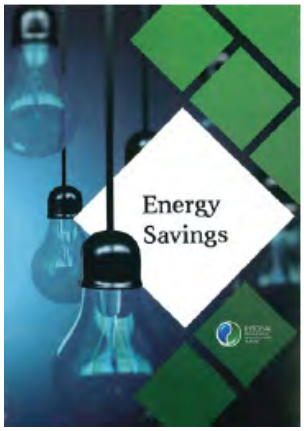

كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية توفير الطاقة باعتباره مجال محتمل للتدقيق من قبل الأجهزة العليا للرقابة، كذلك توفير مزيد من المعلومات بشأن توفير الطاقة بالتركيز على أمثلة التدقيق، و دراسة حالات محددة وأفضل ممارسات الأجهزة العليا للرقابة.

بالنسبة للمشروع، تم تعريف توفير الطاقة على انها كمية الطاقة التي يتم توفيرها من خلال اعتماد اجراءات معينة، وتم تحديد الطاقة الموفرة من خلال قياس (أو تقدير) الاستهلاك قبل وبعد تنفيذ واحد أو أكثر من الاجراءات.

من منظور التدقيق، كان من الضروري أيضا فهم المجالات المحتملة للكفاءة في استخدام الطاقة على مراحل - التوليد، والإمداد، والاستهلاك. ويتمثل دور مؤسسات التدقيق و المدققين أنفسهم، بتقييم الآثار الناجمة عن السياسات أو الاجراءات الحكومية المستخدمة لتعزيز توفير الطاقة أو كفاءه استخدام الطاقة في كل مرحله (انظر الصورة أدناه).

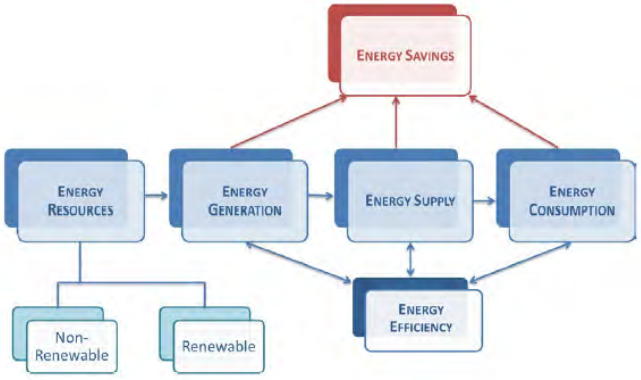

للوصول الى فهم أفضل لكفاءة استخدام الطاقة والسياسات الحكومية في كل دولة على حدة، اجرى المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك دراسة استقصائية على ٧٧ عضو في مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للإنتوساي. ركزت الدراسة على ما يلي:

- الأدوات المستخدمة لدعم أو زيادة توفير الطاقة أو كفاءه استخدام الطاقة؛
- المؤشرات التي وضعت لقياس توفير الطاقة وكفاءه استخدام الطاقة؛
- ما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة قد أجرت عمليات تدقيق على المؤشرات المذكورة آنفا في السنوات القليلة الماضية.

أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية ان ٤٨ دولة تستخدم أدوات لتوفير الطاقة، وان ٢٣ دولة عضو في مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للإنتوساي قد وضعت أو حددت مؤشرات وطنيه لتوفير الطاقة. وأوضحت بيانات الدراسة الاستقصائية أيضا ان عددا قليلا فقط من الاجهزة العليا للرقابة (١٤ عضوا من أعضاء مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للإنتوساي) قد قاموا بأجراء عمليات تدقيق مخصصة لكفاءة استخدام الطاقة أوتوفير الطاقة خلال السنوات الخمس الماضية.

بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية، تم ذكر الدراسات والمواد والبيانات التي جمعت من المؤسسات الخارجية خلال مشروع توفير الطاقة للتأكيد على الأهمية المستمرة للحفاظ على الطاقة واستخدامها بحكمة في المستقبل.

ووفقا للتقارير المقدمة من مصادر متاحه للجمهور، والتي تشمل الوكالة الدولية للطاقة، ستصبح افريقيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة أهم الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالطلب على الطاقة في المستقبل القريب.

من منظور الجهاز الاعلى للرقابة، تتزايد اهميه أنشطه التدقيق المستقبلية المتعلقة بقضايا الطاقة، خصوصا مع الأخذ بأهداف التنمية المستدامة - ١٧ هدفا عالميا يهدف إلى إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان السلام والازدهار.الهدف ٧، «طاقة نظيفة و بأسعار معقولة»، يتناول على وجه التحديد استهلاك الطاقة وحفظها، ويشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، التي أصبحت بسرعة أهم مصدر للطاقة.

في حين ان الكفاءة في استخدام الطاقة ليست مصدرا بالمعني الحقيقي للكلمة، فأنها مساله تتعلق بالحفاظ على الطاقة. ويتعلم عدد من الدول أن الطاقة الأرخص والأسلم هي التي لا ينبغي توليدها. وهذا يمثل نقطة تحول رئيسية في الطريقة التي نفكر بها في مجال الطاقة.

تخضير المدن - مشروع التنمية الحضرية المستدامة ٢٠١٩

وفي ٢٠١٧-٢٠١٩ ، سيتولى المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك مشروع التدقيق البيئي لمجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للانتوساي بشان «تخضير المدن - التنمية الحضرية المستدامة». وفي هذا المسعى، سيعمل المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك مع الاجهزة العليا للرقابة في كل من الصين واندونيسيا والمغرب والفلبين والجمهورية السلوفاكية، والولايات المتحدة.

في الوقت الحالي، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. بينما في عام ١٩٥٠، كان فقط ٣٠ في المئة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع ان ترتفع هذه الحصة إلى ٦٦ في المئة. ومع استمرار العالم في التحضر، ستتركز تحديات التنمية المستدامة بشكل متزايد في المدن، ولا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط حيث تكون وتيره التحضر أسرع.

هناك حاجة إلى سياسات متكاملة لتحسين حياة سكان الحضر والريف على السواء. حيث تواجه العديد من مدن العالم الان مشاكل خطيرة في مجال الاسكان والبنية التحتية والنقل والأمن والطاقة ومياه الشرب والتوظيف والتعليم والرعاية الصحية (آفاق التحضر في العالم، الأمم المتحدة ، ٢٠١٤).

إن الغرض الرئيسي من مشروع «تخضير المدن - التنمية الحضرية المستدامة» هو تحديد ووصف أهم التحديات التي تواجه التجمعات الحضرية، مثل نوعيه الهواء، الضوضاء المتزايدة، ومشاكل أداره النفايات، والبنية التحتية لنظام الصرف الصحي، نوعية مياه الشرب وأنظمتها، ومايتعلق بمسائل التعليم والرعاية الصحية. ويهدف المشروع أيضا إلى تبادل المعرفة والخبرات في الأجهزة العليا للرقابة، والتأكيد على أهمية التنمية الحضرية المستدامة داخل مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة للانتوساي.

ولهذا المشروع روابط وثيقة مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك روابط مع الأهداف العالمية التالية:

- الهدف ٣: «ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار؛»
- الهدف ٦: «ضمان توفير المياه والصرف الصحي وأدارتها على نحو مستدام للجميع»
- الهدف ٧: «ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع»
- الهدف ١١:«جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة و قوية ومستدامة».

واحدة من تصورات المكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك هو مفهوم « C 3» - الاتصال والتعاون والمقارنة. وبفضل التعاون الدولي المستمر وتبادل الخبرات، ستكون الاجهزة العليا للرقابة أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات، وتؤدي الأجهزة العليا للرقابة دورا هاما في مواجهة مثل هذه التحديات.

تحميل نسخة إلكترونية حول الطاقة المستدامة وتوفير الطاقة من الموقع الإلكتروني للمكتب الاعلى للتدقيق في جمهورية التشيك: www.nku.cz.

INSIDE INTOSAI

Mutual Experience
Benefits All

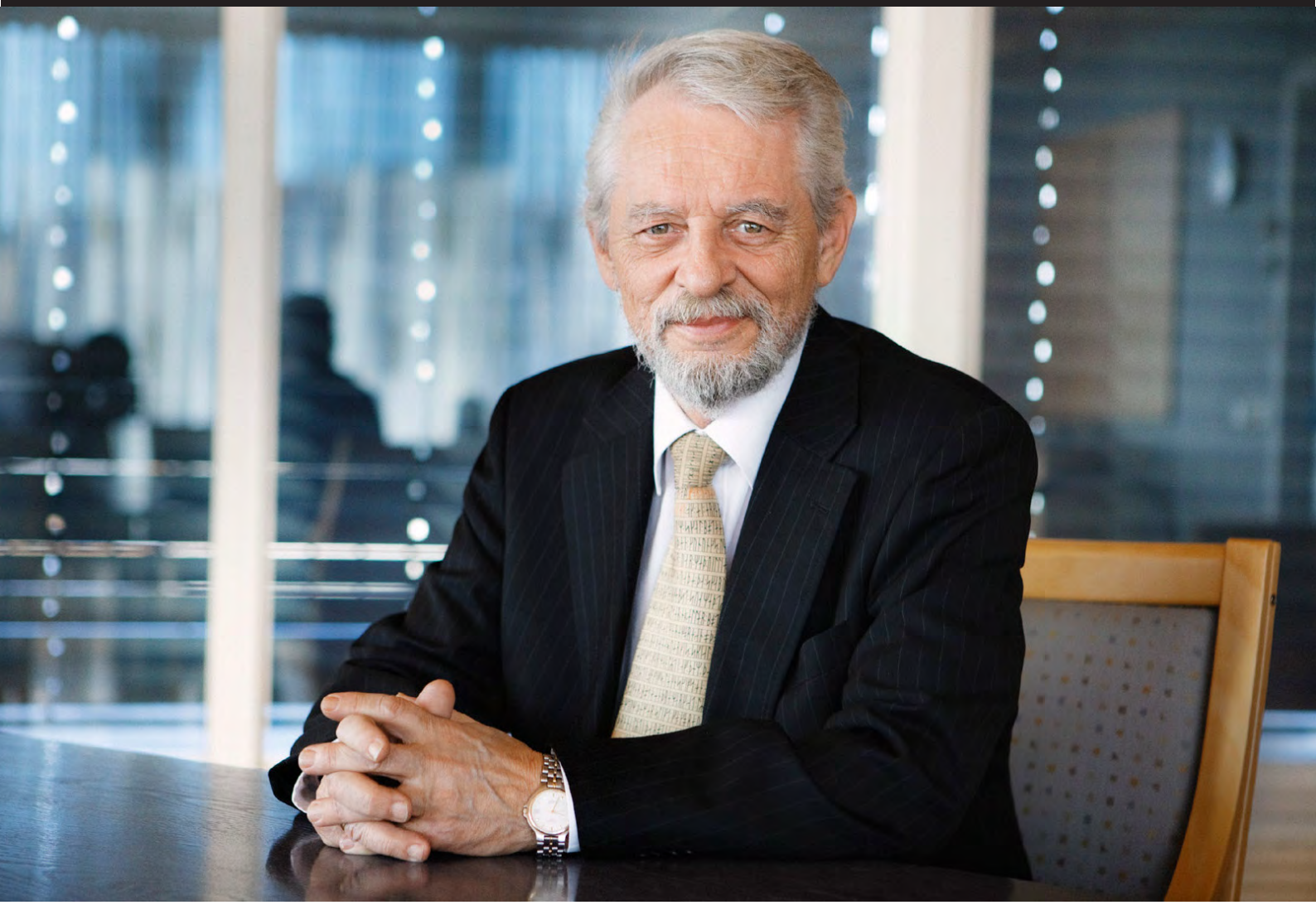

في ذكرى جورغن كوسمو

توفي السيد جورغن كوسمو، المراجع العام السابق في النرويج، في ٢٤ تموزعام٢٠١٧ عن عمر يناهز ٦٩ عاماً.

حيث عينه البرلمان بمنصب المراجع العام في النرويج في عام ٢٠٠٦، وشغل المنصب حتى تقاعد في عام ٢٠١٣.و من منصبه هذا، عمل أيضا رئيسا لمجلس مبادرة تنمية الإنتوساي وكان عضوا في مجلس إدارة منظمة الإنتوساي.

قبل توليه منصب المراجع العام في النرويج، كان عضوا في البرلمان النرويجي لأكثر من ٢٠ عاما، حيث كان، خلال السنوات الأربع الماضية، رئيس للبرلمان. كما شغل منصب وزير الدفاع ووزير الشؤون الإدارية في النرويج.

يورغن، كما كان يدعوه الجميع، يؤمن ايمانا قويا بضرورة التدقيق المستقل للقطاع العام وفوائد التعاون الدولي بين الاجهزة العليا للرقابة. حيث كان مؤيدا قويا للإنتوساي، وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ وظيفة التعاون الإنمائي في مكتب المراجع العام في النرويج، الذي يدعم الأجهزة الاخرى في تعزيز قدراتها. وكرئيس متفاني و متحرر لمجلس مبادرة تنمية الإنتوساي، فقد حارب دائما من أجل الأجهزة العليا للرقابة التي تحتاج إلى الدعم.

تقاعد يورغن قبل ٣ سنوات و نصف، لكنه لا يزال يذكر كثيرا لمهنيته، و لطفة و حسة الفكاهي. سيفتقده كثير من الأصدقاء والزملاء في النرويج وفي الخارج.

لمزيد من المعلومات أرجو التواصل عبر الايميل التالي:
tjenester-internasjonalt@riksrevisjonen.no
او قم بزيارة الموقع التالي: www.riksrevisjonen.no.

مؤتمر الباساي العشرين

تعزيز قيم و فوائد الأجهزة العليا للرقابة من خلال التواصل الفعال

«مدققون المحيط الهادئ يعملون معا» – هي الفكرة الأساسية التي تشكل رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة (الباساي). في كل عام، يتظافر أعضاء «باساي» لتعزيز العلاقات وتبادل المعرفة والأفكار والخبرات - العمل معا بجد - بما يعود بالنفع على حياة المواطنين.

عقد المؤتمر هذا العام، مؤتمر باساي العشرين، في فونافوتي، توفالو، من ٨ الى ١١ آب عام ٢٠١٧، حيث قدم ما يقرب ٥٠ مندوبا يمثلون أجهزة الرقابة العليا وأعضاء المنظمات والشركاء في التنمية وجهات نظر تتعلق بموضوع المؤتمر « تعزيز قيم و فوائد الأجهزة العليا للرقابة من خلال التواصل الفعال » .

افتتح فخامة السيد ماتيبا توفا، نائب رئيس الوزراء و وزير المالية والتنمية الاقتصادية في توفالو، رسميا مؤتمر الباساي العشرين.

حيث شدد السيد توافا، في خطابه امام الحضور، على أهمية وحسن توقيت المؤتمر وموضوعه نظرا إلى تحديث قانون التدقيق في توفالو مؤخرا، والذي زاد بدرجه كبيره من الاستقلال القانوني للجهاز الاعلى للرقابة في توفالو.

«مع هذه التغييرات وزيادة السلطات، تأتي المزيد من المساءلة. وهذه المساءلة يجب ايصالها الى أصحاب المصلحة ليتم اثباتها».

ادى الانخراط في العروض الايضاحية، و المناقشات القوية، و ورش العمل التفاعلية و فعاليات وسائل التواصل الى مزيج صحي من مواضيع التواصل، بما في ذلك الفوائد التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة إلى أصحاب المصلحة؛ التحديات التي تواجهها؛ أفضل الممارسات المثمرة للكثيرين؛ والالتزامات من اجل تحسين الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات.

القيم والفوائد التي توفرها الأجهزة العليا للرقابة عديده، كما أشار توني بريسيفيتش، المستشار الفني للأجهزة العليا للرقابة في توفالو، فإن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI)١٢، «قيمة وفوائد الاجهزة العليا للرقابة»، هو مكان رائع للبدء.

المعيار ١٢ بمبادئه التي تحدد كيفية قيام الأجهزة العليا للرقابة بإضافة قيمة إلى مواطنيه، و تم الاعتراف به من قبل أعضاء الباساي بصفته أمراً حيوياً لتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة.

المساهمات التي يقدمها الجهاز الاعلى للرقابة لجميع أصحاب المصلحة - داخليا وخارجيا ، محليا وعالميا - هامه ، ولكن نقل ما تفعله الأجهزة العليا للرقابة وكيف انها تضيف قيمه ليس أمرا سهلا دائما. فهناك العديد من التعقيدات التي تعرقل تبادل المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب مع الأشخاص المناسبين.

كانت الموارد والتكنولوجيا والحواجز اللغوية مواضيع شائعة. حيث تعاني ولايات ميكرونيسيا المتحدة- تشوك - معاناه هائلة بسبب نقص الموظفين. وبإعتبارها أصغر هيئة مراقبة في منطقه المحيط الهادئ (استنادا إلى عدد الموظفين)، فإنها لا تملك الوقت ولا الموظفين لأداء مهام غير التدقيق. ويواجه الآخرون هذه العقبة، بما في ذلك غوام وكومنولث جزر ماريانا الشمالية، حيث يصبح التواصل واجب اضافي للمدققين.

«نحن بصدد وضع اللمسات النهائية على استراتيجية التواصل الخاصة بنا، مع ذلك، ليس لدينا أي شخص مكرس لاستكمالها وتنفيذها» أكدت السيدة جيرالدين دياباب تينوريو، مشرف التدقيق، مكتب المدقق العام في كومنولث جزر ماريانا الشمالية.

قدم العديد من المشاركين قصص مماثله حول الاستمرار في الموازنة بين الأولويات المتضاربة والموارد المحدودة. تدل الاستفادة من التكنولوجيا على صعوبة أخرى بالنسبة للعديد من أعضاء الباساي. ومع تقدم المناقشات، قالت العديد من الأجهزة العليا للرقابة انه ليس لها وجود على شبكة الإنترنت أو وسائل الاعلام الاجتماعية ، مما يجعل التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة أمرا صعبا.

> «ساحة التدقيق هي واحدة من مجالات الابتكار المستمرة، والتكيف والتغيير ، وسوف نستمر في لقاء وجلب الناس المحفزة معا في مؤتمرات مثل هذا المؤتمر لضمان استمرارية علاقاتنا التنظيمية في طليعة».
> **- ايلي لوباتي ، المراجع العام ، توفالو**

عدم وجود بصمه الكترونيه لا ينبع من عدم الرغبة بذلك. على العكس تماما. حيث كانت الأسباب الرئيسية المذكورة هي عدم وجود الموارد التقنية وعدم كفاية التمويل.

أقرت السيدة مارغريت كروفورد، المراجع العام في نيو ساوث ويلز، بوجود أوجه قصور تكنولوجية و شددت على أهمية التفاعل المباشر وفرص التواصل، وهو رأي يؤيده السيد ايهلن جوزيف، رئيس منظمة باساي و المراجع العام في ولايات ميكرونيسيا المتحدة - بوهنباي.

«أن النميمة هي أكثر أدوات التواصل فعالية في بلدي»، هذا ما أكده السيد جوزيف، الذي أعرب أن المبادلات غير الرسمية تمثل الوسيلة الرئيسية لتبادل الاخبار والمعلومات في منطقته.

كما برزت اللغة كمشكلة في مجال التواصل. بعض الدول مبعثرة جغرافيا مع وجود أقاليم تتحدث لهجات مختلفة. و ليست فقط اللغة الأجنبية التي تشكل التحديات، بل ايضا لغة التدقيق.« كجزء من رحله اللغة العادية لدينا، نحن بحاجه إلى تحسين كيفيه نقل نتائج التدقيق الخاصة بنا. نحن بحاجه إلى تقديم توصيات عمليه ومعالجه القضية الجذرية »، أكد السيد اندرو غريفز، المراجع العام في ولاية فيكتوريا في أستراليا.

كرر الجهاز الاعلى للرقابة في بابوا غينيا الجديدة الانطباع السائد، مضيفاً ان توصيات التدقيق يجب أن تكون واضحة ودقيقة وعملية.

على صعيد اللغة، أنشأ الجهاز الاعلى للرقابة في نيوزيلندا مدونة للتدقيق على موقعها الإلكتروني.«دليل الكيوي لتقارير التدقيق» وهي طريقه ممتعة و مشوقة لترجمة لغة التدقيق إلى العامية البسيطة.

في حين ان ضخامة حجم التحديات قد تبدو مثبطه للهمه، فان معالجتها أمر أساسي.حيث ساعدت أحدى ورشات العمل التي عقدها المؤتمر في هذا المسعى من خلال طلب المندوبين وضع التزامات في مجال التواصل باستخدام الأهداف الذكية - أهداف محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، والتي تركز علي النتائج و المقيدة بإطار زمني. تمثل هذه التزامات تفانيا حقيقيا، حيث تعهدت الأمانة العامة لمنظمة الباساي بالتحقق مع كل عضو في غضون سته أشهر لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف التي وضعت خلال ورشة العمل هذه.

في الاشهر المقبلة، تعهدت عدة أجهزة رقابية ببدء تنفيذ استراتيجيات التواصل؛ إصدار تقارير باستخدام مجموعة واسعة من وسائل الاعلام؛ والاستفادة من فعاليات التوعية العامة لتعزيز مشاركه الجمهور.

شملت بعض المبادرات الرامية إلى زيادة شفافية الأجهزة الرقابية وإشراك أصحاب المصلحةعلى ما يلي:

• ينوي الجهاز الاعلى للرقابة في توفالو ترجمة التقارير لزيادة امكانية توفر نتائج التدقيق.

• يهدف مكتب تدقيق كومنولث جزر ماريانا الشمالية الى مواصلة التوعية من خلال البرنامج الموجود حالياً، حيث يقوم موظفي التدقيق بزيارة المدارس المحلية. فوائد البرنامج ذات شقين: التعليم والتوظيف.

• استفاد الجهاز الاعلى للرقابة في ناورو، الذي شارك في يوم التوعية العامة، من اجتماعات الفعاليات الموجهة مع وجود وسائل الاعلام كجزء من انشطتها التفاعلية.

وبالإضافة إلى مناقشات المائدة المستديرة التي نظمها مؤتمر الباساي وورش العمل، عززت العديد من فعاليات التواصل الرسمية وغير الرسمية تبادل الأفكار، وسمحت للمندوبين بإقامة علاقات جديدة، فضلا عن تعزيز العلاقات القائمة، مع اختبار و احتضان كل ما لدي توفالو لتقدمه.

في مأدبة عشاء الدولة التي عقدت في ليله الافتتاح، وجه فخامة السيد انيلي سوموا غا، رئيس وزراء توفالو، للحضور خطاباً مؤثراً يجسد روح مؤتمر باساي - الاجتماع معا لإيجاد سبل لتحسين حياه المواطنين.

رغم أنه قد يقال ان العديد من القرارات «الأكثر أهمية» قد اتخذت فعلا تحت أشجار جوز الهند، فقد تم التوصل إلى بعض النتائج الحيوية بأغلبية الأصوات خلال الجلسة الختامية للفعالية، بما في ذلك انخفاض تمويل السفر لأعضاء مجلس الإدارة وزيادة رسوم العضوية في المجلس.

لم يكن قرار رفع رسوم الانتساب الى الجمعية قراراً بسيطا او سهلاً، ولكن كما أكدت السيدة دوريس فلوريس بروكس، المراجع العام لدي مكتب المساءلة العامة في غوام، «ان فوائد العضوية في الباساي لا تحصي مقارنه بما يتعين علينا دفعه».

في الواقع، عضوية الباساي مجزية للغاية. بيئة يكون فيها الدعم مؤكداً. منظمة يؤدي فيها العمل معا إلى تحقيق المزيد من الخير.

الرسالة الرئيسية التي سيأخذها أعضاء المنظمة معهم هي اهمية التواصل والتعاون مع الزملاء وأصحاب المصلحة وشركاء التنمية على الصعيد المحلي، مما يعزز العلاقات ويقوي الثقة ويزيد المشاركة إلى اقصي حد، وهذا بدوره يدعم المساءلة والشفافية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في حين يجب أن نقول، «توفا (وداعاً في اللغة التوفالية)!» لتوفالو مع اقتراب نهاية مؤتمر الباساي ال ٢٠، و نقول أيضاً «مرحبا في لغة التوكبيسين» نابعة من القلب لبابوا غينيا الجديدة، موقع المؤتمر القادم، مؤتمر الباساي ال ٢١، في عام ٢٠١٨!

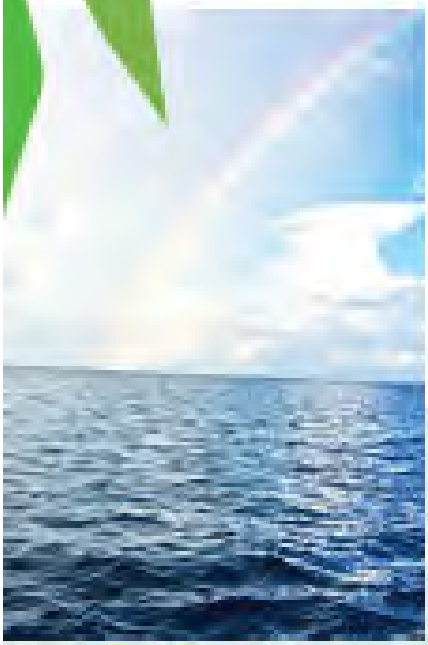

20th PASAI CONGR

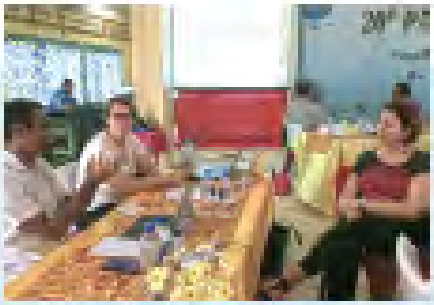

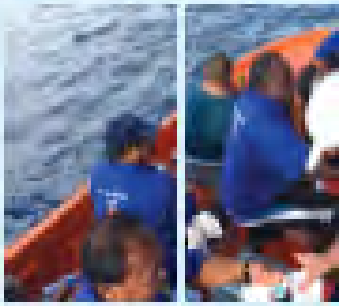

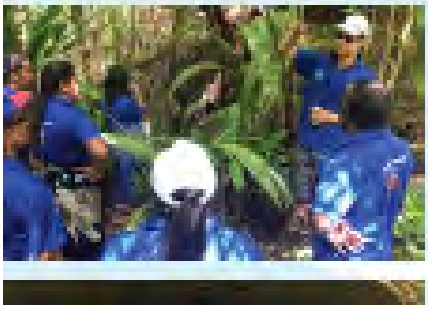

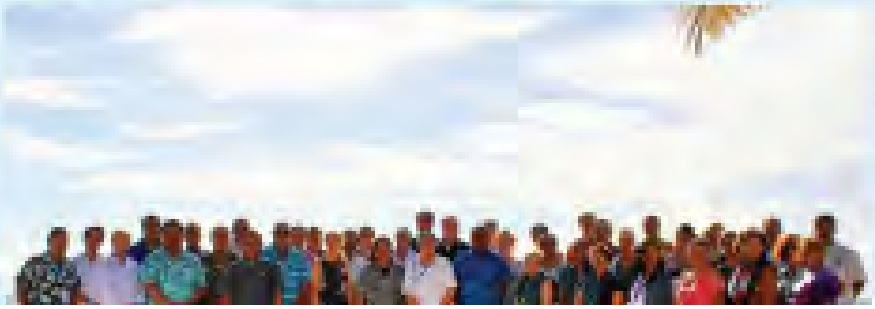

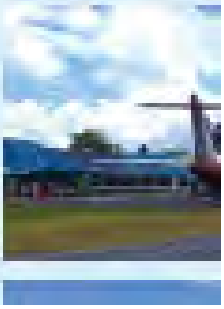

ندوة مشتركة بين منظمة اليوروساي - الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي تركز على العلاقة بين المدقق الداخلي و الجهاز الاعلى للرقابة

تعاونت اليوروساي مع الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي (ECIIA) لحضور ندوة مشتركة في بروكسل، بلجيكا، ١١ أيار ٢٠١٧. و هذا الحدث، التي إستضافته المحكمة البلجيكية للتدقيق برئاسة السيد جيجيس دي فريز، استاذ زائر في المعهد الأوروبي من كليه لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، تتوج تعاون منظمة اليوروساي - الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ اطار اليوروساي الاستراتيجي.

وحضر الندوة خمسة وستون مندوبا من بينهم عدد من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة من ٢١ عضوا من أعضاء اليوروساي و ١٥ فرع من الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي، وركزت الندوة على العلاقات بين الأجهزة العليا للرقابة و المدققين الداخليين في القطاع العام في أوروبا.

افتتح الندوة رئيس الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي و نائب رئيس اليوروساي (الجهاز الأعلى للرقابة في فلندا) والتي شملت عدة عروض و مناقشات من مختلف الاجهزة العليا للرقابة و المدققين الداخليين، بما في ذلك:

- التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمدققين الداخليين للقطاع العام على أساس غير رسمي و رسمي - الجهاز الأعلى للرقابة في النمسا و معهد التدقيق الداخلي (IIA) هنغاريا؛
- شهادة دولية في التدقيق - دائرة التدقيق الداخلي في المفوضية الأوروبية (IAS)؛
- استخدام عمل التدقيق الداخلي في التدقيق المالي لدى الجهاز الاعلى للرقابة - الجهاز الاعلى للرقابة في هولندا؛
- الأساليب المنهجية لدى الجهاز الاعلى للرقابة من اجل تقييم و مراجعة اداء التدقيق الداخلي - الجهاز الاعلى للرقابة في الاتحاد الروسي؛
- أداره المخاطر في القطاع العام- معهد التدقيق الداخلي (IIA) اسبانيا؛
- اتفاقيات التعاون الوطني بين الأجهزة العليا للرقابة والمدققين الداخليين في أوروبا - الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا؛
- تنفيذ اتفاقية التعاون الوطني المتعدد الأطراف - الجهاز الأعلى للرقابة في ليتوانيا؛
- الإطار الجديد للممارسات المهنية الدولية للتدقيق الداخلي- الأمانة العامة للاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي؛
- نتائج الدراسات الاستقصائية والتوصيات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي و اليوروساي المتعلقة بلجان التدقيق في القطاع العام في أوروبا - معهد التدقيق في المملكة المتحدة و إيرلندا و الجهاز الاعلى في بلجيكا؛ و
- رؤى مستقبلية لتطورات التدقيق في القطاع العام في أوروبا - المحكمة الأوروبية للمدققين ومعهد التدقيق الداخلي في إسبانيا.

يمكن الاطلاع على تقرير الندوة والعروض ومواد التعاون الأخرى، بما في ذلك ورقتا بحث جديدتان بشأن لجان التدقيق و اتفاقيات التعاون الوطني التي أعدتها اللجنة التعاونية التابعة لليوروساي و الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي (٢٠١٤-٢٠١٧)، عن طريق موقع يوروساي الالكتروني **هنا** ، فضلا عن استخدام هذه **الإشارة المرجعية**.

تعاونت اليوروساي مع الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي بشأن العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك على أساس الخطة الاستراتيجية لليوروساي ٢٠١١-٢٠١٧ (الهدف ٢-المعايير المهنية) واتفاقيات التعاون الموقعة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، بما في ذلك تنفيذ معيار الإنتوساي للحوكمة الرشيدة ٩١٥٠، «التنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والمدققين الداخليين في القطاع العام»، في أوروبا. وكانت محكمة التدقيق في بلجيكا هي الرائدة في مجال التعاون التنفيذي في اليوروساي بالإضافة إلى انها كانت عضوا في مجلس إدارة اليوروساي للفترة ٢٠١١-٢٠١٧. ولمزيد من المعلومات عن التعاون بين اليوروساي و الاتحاد الاوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي ٢٠١١-٢٠١٧ والندوة المشتركة لعام ٢٠١٧، يرجى التواصل مع **international@ccrek.be**.

الافروساي تستضيف مؤتمر التدفقات المالية غير المشروعة

قام الأمين العام لمنظمة الافروساي، بالشراكة مع المنتدى الافريقي لأداره الضرائب (ATAF)، المنظمة الافريقية للجان الحسابات العامة (AFROPAC)، والمبادرة التعاونية لإصلاح الميزانية في أفريقيا (CABRI)، بتنظيم مؤتمر دولي حول التدفقات المالية غير المشروعة من ٢٤ إلى ٢٦ ايار عام ٢٠١٧، في ياوندي ، الكاميرون.

وفي اطار موضوع «معالجه التدفقات المالية غير المشروعة (IFF): نهج افريقي نحو ظاهره عالميه»، مكن المؤتمر المشاركين من تطوير فهم مشترك واكتساب الوعي بشأن التجارب التنظيمية مع التدفقات المالية غير المشروعة.

عزز هذا الحدث التبادل المفتوح للأفكار وسمح للحاضرين على وجه التحديد بما يلي:

- تطوير فهم مشترك و أكثر دقة لتحديات معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الركائز والمستويات المختلفة؛
- إعادة التأكيد على الالتزام بالحوكمة المالية الجيدة (GFG) من خلال التأكيد على أهمية التعاون (نهج الالتزام بالحوكمة المالية الجيدة) وضمان استدامة التواصل؛ و
- تقديم الأدوات المستخدمة لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة.

خلال المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، اجتمع ٢٥٤ مندوبا يمثلون الأجهزة العليا للرقابة، ومسؤولي الضرائب، والبرلمانيون، ووزارات المالية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في العروض والمناقشات و ورش العمل بشان حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتعقيداتها واثرها السلبي؛

للحصول على معلومات إضافية، مراسلة البريد الإلكتروني sg_afrosai@afrosai.org أو hassan@crefiaf.org. يمكنك أيضا زيارة موقع افروساي لمعرفة المزيد على العنوان: www.afrosai.org .

تم تأسيس مؤتمر المنظمات الشريكة من أجل تحسين تعبئة الموارد المالية، وتنمية الشفافية المالية، وتعزيز التدقيق الخارجي للأموال العامة، وتطوير الرقابة البرلمانية على الاموال العامة. حيث يتم تنسيق انشطتها عبر الجمعية الألمانية للتعاون الدولي في إطار برنامج الحوكمة المالية الجيدة في أفريقيا الذي أنشئ في عام ٢٠١٣ و يموله الإتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية

اجتماع رفيع المستوى لقادة الأجهزة العليا للرقابة، وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

عقدت مبادرة تنمية الإنتوساي والأمم المتحدة معا «اجتماع رؤساء الاجهزة العليا للرقابة و اصحاب المصلحة » من ٢٠ - ٢١ تموز عام ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

ضم الاجتماع، الذي ركز على «جاهزية التدقيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة»، ممثلين رفيعي المستوى من الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة البارزين الذين شاركوا في تبادل المعرفة والخبرات بشأن المواضيع و الاهتمامات المتعلقة بدور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

شمل تبادل الخبرات التركيز على الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المدققين، و شاركت الأمانة العامة للإنتوساي مع المشاركون مساهمة الإنتوساي لدعم الاجهزة العليا للرقابة في هذه المهمة الهامة.

الحاجة إلى نهج شامل للتدقيق؛ مشاركه أصحاب المصلحة في عمليات التدقيق؛ تعبئة وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات التدقيق أو تطبيق المؤشرات، كانت من المواضيع الإضافية التي تمت تغطيتها خلال الحدث الذي استغرق يومين.

كشفت المناقشات، في جملة أمور اخرى، عن ما يلي:

- لدى مراجعة عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تواجه الأجهزة العليا للرقابة تحديا يتمثل في إجراء عمليات التدقيق التي تتجاوز التدقيق المالي و الامتثال التقليدي؛

- يتعين على الحكومات، وكذلك الأجهزة العليا للرقابة، أن تتخذ نهجا شاملا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ أو مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

- لدى مختلف أصحاب المصلحة توقعات كبيره فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

- ينبغي إشراك مختلف أصحاب المصلحة؛

- أجريت العديد من الأجهزة العليا للرقابة مناقشات مكثفه بشان مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وشرع بعضهم أيضا في عمليات التدقيق في هذا الصدد؛

- أجرت العديد من الأجهزة العليا للرقابة مناقشات مكثفه بشان مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث بدأ بعضهم في عمليات التدقيق في هذا المجال؛

لجنة تبادل المعرفة تواصل تقليداً من المشاركة

جاء أكثر من ٢٥ مندوبا يمثلون ١٢ جهاز رقابي إلى بالي، إندونيسيا، لحضور الاجتماع التاسع للجنة التوجيهية الخاصة بلجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة التابعة للإنتوساي (KSC) في الفترة ٢٣-٢٥ آب، عام ٢٠١٧.

«المداولات في هذا الاجتماع مهمة جدا و يعود ذلك الى المدخلات القيمة في تقرير الهدف ٣ في الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة» هذا ما أكدته السيدة ريتا ميترا، نائب المراقب المالي والمراجع العام في الهند، التي افتتحت الاجتماع كممثل لرئيس لجنة تبادل المعرفة.

«المداولات في هذا الاجتماع مهمة جدا و يعود ذلك الى المدخلات القيمة في تقرير الهدف ٣ في الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة » - السيدة ريتا ميترا

رحب الدكتور مورما هادي سوريجا دجانيغارا، رئيس مجلس التدقيق في جمهورية اندونيسيا، بالحاضرين في هذا الحدث الذي استمر ثلاثة أيام، والذي ركز على اخر مستجدات لجنة تبادل المعرفة وتقدم مجموعة العمل منذ آخر اجتماع لأعضاء لجنة تبادل المعرفة في مكسيكو سيتي، المكسيك، في عام ٢٠١٦.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم مبادرات الإنتوساي الواسعة إلى أعضاء لجنة تبادل المعرفة مع عروض توضيحية من قبل مشرفي الاجتماع الذين يمثلون لجنة بناء القدرات (CBC)، مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)، والأمانة العامة للإنتوساي (GS)، لجنه المعايير المهنية (PSC).

خلال الاجتماع، جرت مداولات مفيدة بشان عده مواضيع رئيسية تشمل تنقيح «الإطار المرجعي (TOR) » الخاص بلجنة تبادل المعرفة. حيث ان تحديث الاطار المرجعي ضروري جداً لتحسين مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للإنتوساي ٢٠١٧ - ٢٠٢٢، والإجراءات القانونية المنقحة والتركيز على اعداد تقارير الأداء. ستتيح لجنة تبادل المعرفة أيضا للإنتوساي امكانية الوصول إلى نتائج المشاريع البحثية المخصصة كجزء من استراتيجيتها، وكما قامت الفرق، التي تقود المشاريع البحثية الشاملة التي تم الاضطلاع بها مؤخرا حول «مشاركة المواطنين في التدقيق العام» و «جاهزية التدقيق للطوارئ»، بتقديم مقترحات لأعضاء لجنة تبادل المعرفة.

كما أجرت أيضا مناقشات مثيرة بشان سجل المخاطر و لوحة متابعة اعداد التقارير التي تم وضعها حديثاً. حيث يتيح سجل المخاطر للجنة تبادل المعرفة بإدارة المخاطر من أجل إعطاء الأولوية لمختلف بنود العمل كما يجب. و لوحة متابعة اعداد التقارير، وهي أداة تم إنشاؤها لنقل أنشطة مجموعة العمل بشكل موجز قدر الإمكان، تهدف إلى إبراز التقدم المحرز والخطوات التالية الرئيسية لكل هدف في اطار الأهداف الاستراتيجية للجنة تبادل المعرفة.

لوحة المتابعة، التي تساعد أيضا على تحديد المجالات التي تنطوي على مشاكل والتي قد تتطلب الاهتمام، هي آلية موحده لإعداد التقارير يتم وضعها من خلال التعاون بين الرؤساء المعنيين. أشار السيد يان فان شالكويك، الجهاز الاعلى للرقابة في جنوب افريقيا، إلى العمل الاستثنائي الذي نتج عن التعاون بين الرؤساء المستهدفين، والذي وصفه بأنه أحد أكثر التطورات أثاره والتي انبثقت من مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون.

أكد السيد يان فان شالكويك، في تقريره حول أخر مستجدات أنشطة بناء القدرات، على مفهوم «مهنة عالمية، حلول محلية» مما يعكس مستوى الجاهزية لدعم المعايير العالمية مع الاعتراف بالظروف المحلية. وشدد على الرغبة في تبسيط الاتزامات دون إلقاء عبء ثقيل على الاقاليم، وأضاف ان تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة في المواقف الحساسة أمر بالغ الأهمية.

السيدة مونيكا غونزاليس غارسيا-كوس، ممثلة الرؤساء المعنيين في الإنتوساي، أشادت بالرؤساء المعنيين لجهودهم التعاونية، فضلا عن تنسيقهم الإقليمي وأعربت أيضا عن تقديرها العميق لجميع اعضاء لجنة تبادل المعرفة على التزامهم المستمر، ولا سيما خلال فتره الانتقال، مثل الانتقال إلى الإجراءات القانونية الجديدة.

أوضحت السيدة باولا هابلين غدوترا، الجهاز الاعلى للرقابة في البرازيل، الإجراءات القانونية المعدلة، مستشهده بالمراحل الأربع الرئيسية - اقتراح المشروع، مسودة المشروع، الموافقة على صيغة المشروع، الاصدار النهائي - وكيفية تطبيق العملية على التصريحات الجديدة، والتغييرات الجوهرية، وإدراج التصريحات الصادرة عن المنظمات الأخرى.

أشارت أيضا إلى اطار الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) وان الإطار الجديد يوضح النطاق وينص على اجراء مراجعة منهجية للوثائق الموجودة.ومن الضروري تحسين مصداقية التصريحات المهنية، وإنشاء منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية (FIPP) وهو جهاز تابع للانتوساي مكلف بالقيام بذلك عبر تقييم التصريحات المهنية و اقرارها.

في الموجز الذي قدمه، ناقش السيد نوفي بيلينكاهو، الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا، ممثل منتدى تصريحات الإنتوساي المهنية في اجتماع لجنة تبادل المعرفة، الأولويات الثلاث لمنتدى تصريحات الإنتوساي المهنية: تنفيذ اطار الإنتوساي للتصريحات المهنية المنقح بعد عام ٢٠١٦؛ وضع توجيهات تدعم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) بلحلول عام ٢٠١٩؛ وتعزيز التصريحات المهنية لما بعد عام ٢٠١٩.

أشار السيد بيلاوكياهو إلى اهميه الاتصالات - التي أكد انها تعمل بشكل وثيق مع مجموعات العمل واللجان التوجيهية طوال مراحل الإجراءات القانونية لتوفير المشورة و تسهيل التواصل - فهي مهمة لضمان تفاهم أفضل بين جميع الأطراف.

من الجهود المبذولة لتسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات، تجديد بوابه المجتمع المحلي التابعة للجنة تبادل المعرفة – مبادرة تنمية الإنتوساي لتوفير منبر أكثر مركزية و متعة وتفاعلية للمدققين يدمج مواقع مجموعات العمل ويعمل كمركز لجميع أنشطة تبادل المعرفة.

الجهاز الأعلى للرقابة في اندونيسيا - استضافة اجتماع لجنة تبادل الخبرات

الدكتور مورما هادي سوريجا دجانيغارا

الصورة (من اليسار الى اليمين) السيد يان فان شالكويك. والسيدة باولا هابلين غدوترا والسيدة مونيكا غونزاليس غارسيا كوس

الصورة (من اليسار الى اليمين) السيدة ريتا ميترا والسيد ك.س. سوبرامانيان

نقل السيد ك. س. سوبرامانيان، الجهاز الاعلى للرقابة في الهند، ان الهدف الرئيسي للبوابة هو توفير نافذة واحدة للحصول على المعلومات.

قدمت مبادرة تنمية الإنتوساي جهودها المستمرة لحضور لجنة تبادل المعرفة، بما فيذلك العمل من أجل تدقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تقدم إسهامات هائلة في تقديم المشورة وتقييم الجاهزية ورصد التنفيذ.

بالتعاون مع لجنة تبادل المعرفة، وضعت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامج «جاهزية التدقيق لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة» و قامت بإتخاذ خطوات لتوسيع نطاق الدورة بسبب الطلب الهائل (أكثر من ١٠٠ جهاز رقابي من جميع مناطق الإنتوساي أبدى اهتماماً بالمشاركة).

هذا البرنامج، الذي يهدف إلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات تدقيق الأداء المشتركة القائمة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على الجاهزية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في الاطر الوطنية، أحدى البرامج و الفعاليات العديدة التي تقام في صدارة اهداف التنمية المستدامة.

أشارت السيدة غارسيا-كوس إلى الاجتماع رفيع المستوى لقادة أجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي و الامم المتحدة التي عقدت في وقت سابق من هذا العام في مقر الامم المتحدة في نيويورك، والذي شمل مشاركه نشطه بين لجنة تبادل المعرفة و لجنة بناء القدرات و ممثلي الأمانة العامة للإنتوساي.

شملت البنود النهائية لجدول اعمال اجتماع لجنة تبادل المعرفة تقديم كل مجموعة عمل معلومات عن الوضع الراهن والتقدم المحرز، مما يضيف إلى التقليد العريق للجنة تبادل المعرفة من تبادل المعلومات الهائلة.

مع اقتراب نهاية الحدث، نقل السيد ماكسويل أوغينتو، الجهاز الأعلى للرقابة في أوغندا، رسالة ترحيب من السيد جون ف.سموانغا، المراجع العام في أوغندا، وعرض شريط فيديو يسلط فيه الضوء على كل ما تقدمه أوغندا، وعاصمتها كمبالا - حيث من المقرر أن يتم استضافة اجتماع لجنة تبادل المعرفة المقبل هناك في آب / أيلول عام ٢٠١٨.

INTOSAI
Knowledge Sharing Committee (KSC)

معلومات سريعة حول لجنة تبادل المعرفة

تشجيع التعاون مع الجهاز الاعلى للرقابة ومشاركته و تحسينه المستمر من خلال تطوير المعرفة و تبادلها و تقديم خدمات المعرفة، بما في ذلك:

- إحداث و تنقيح مخرجات الإنتوساي
- توفير المعايير وتشغيل البوابة المجتمعية؛ و
- اجراء دراسات حول أفضل الممارسات واجراء البحوث بشان القضايا ذات الاهتمام و المصلحة المشتركة.

رئيس لجنة تبادل المعرفة

السيد شاشي كانت شارما، المراقب المالي والمراجع العام، في مكتب المراقب المالي والمراجع العام في الهند

أعضاء اللجنة التوجيهية للجنه تبادل المعرفة

الصين، مصر، فرنسا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، الفلبين، الاتحاد الروسي، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الأهداف الاستراتيجية للهدف ٣

٣,١ تطوير الخبرات والحفاظ عليها في مختلف مجالات تدقيق القطاع العام والمساعدة في توفير المحتوى لاطار الإنتوساي للتصريحات المهنية.
٣,٢ أتاحه تبادل واسع النطاق للمعرفة والخبرات بين أعضاء الإنتوساي.
٣,٣ العمل مع لجنة بناء القدرات ومبادرة تنمية الإنتوساي و كيانات الإنتوساي الاخرى، تسهيل التحسين المستمر للأجهزة العليا للرقابة عبر تبادل المعرفة حول الدروس الشاملة المستفادة من نتائج مراجعة النظراء و إطار قياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة.

مجموعات العمل

- مجموعة عمل التدقيق البيئي
- مجموعة عمل مكافحة الفساد و مكافحة غسل الاموال
- مجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات
- مجموعة عمل الدين العام
- مجموعة عمل قيمة و فوائد الاجهزة العليا للرقابة
- مجموعة عمل التحديث المالي والإصلاح التنظيمي
- مجموعة عمل تقييم البرامج
- مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية
- مجموعة عمل تدقيق الصناعات الاستخراجية
- مجموعة عمل تدقيق المشتريات العامة
- مجموعة عمل البيانات الضخمة

مستجدات مبادرة تنمية الإنتوساي

تبقيك مستجدات مبادرة تنمية الإنتوساي مطلعا عـلـى تـطـورات العمل و برامج مبادرة تنمية الإنتوساي. لمعرفة المزيد عن المبادرة و مواكبة كل التطورات بين إصـدارات المجلة قم بزيارة الموقع الإلكتروني: http://www.idi.com لمعلومات عـن المرحلة الثالثة من عمليات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الـرقـابـة الـعـليـا ISSAI (بـرنـامـج i3) قـم بـزيـارة الموقع الإلكتروني http://www.idicommunity.org/3i

التعيينات الجديدة

خلال صيف عام ٢٠١٧، أجرت مبادرة تنمية الإنتوساي عمليات توظيف تنافسية لشغل وظيفتين، و تود مبادرة تنمية الإنتوساي ان ترحب بالزملاء الجدد لفريق مبادرة تنمية الإنتوساي :

- السيدة كاترينا راسشيتي، منسق برامج
- السيد لوران سوبلين، منسق برامج

إطلاق برنامج القادة الشباب للأجهزة العليا للرقابة

أطلقت مبادرة تنمية الإنتوساي برنامج القادة الشباب للأجهزة العليا للرقابة (SYL)، والذي يهدف إلى رعاية القادة الشباب، وتمكين النمو الفردي والمساهمة في التطوير التنظيمي للأجهزة العليا للرقابة.يستند برنامج القادة الشباب للأجهزة العليا للرقابة على استراتيجية التغيير- لكل من الاجهزة العليا والقادة الشباب و يهدف الى ربط قادة الاجهزة العليا للرقابة على جميع الاصعدة مع التركيز على القادة الشباب، و خلق شبكة القادة الشباب للأجهزة العليا للرقابة التي تتفاعل وتتشارك وتعمل معا.

وتجري حاليا عمليه فرز قويه لاختيار القادة الشباب الذين سيشاركون في البرنامج.

تواصل الدعم المقدم من الاجهزة العليا للرقابة لبوتان

الدعم الميداني لإجراء التدقيق المالي التجريبي المستند على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

وفقا لبيان الالتزام (SoC) الذي تم توقيعه بين الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان ومبادرة تنمية الانتوساي في عام ٢٠١٦، حيث تقدم مبادرة تنمية الإنتوساي الدعم الميداني لإجراء التدقيق المالي التجريبي المستند على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لفريقي التدقيق في تيمفو، بوتان.

راجع طاقم مبادرة تنمية الإنتوساي، التي شارك في ادارتها اثنان من مستشاري الأجهزة العليا للرقابة في بوتان، اعمال التدقيق التي قام بها الفريقين و قدموا ملاحظات استخدمتها الفرق لزيادة تحسين وثائق التدقيق خلال الحدث الذي استمر اسبوعين.

عاد الفريقين الى أصحاب المصلحة بعد ورشة العمل للقيام بالمزيد من اجراءات التدقيق التي لم تكن مشمولة في مرحله التخطيط للتدقيق او لم يتم تنفيذها حتى تاريخ انعقاد و رشة العمل هذه. ويضم كل فريق من الفرق مشرف وقائد فريق بالإضافة إلى أعضاء الفريق.

حضر ورشة العمل ايضا المراجع العام و نائب المراجع العام في الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان، و هو ثاني حدث للدعم الميداني حول التدقيق المالي التجريبي (تم تقديم الاول خلال مرحلة التخطيط للتدقيق في شباط عام ٢٠١٧)

التدريب على ضمان جوده التدقيق المالي

في أوائل هذا العام تم تدريب فريق من المدققين من الجهاز الأعلى للرقابة في بوتان على اجراء مراجعات ضمان الجودة على عمليات التدقيق المستندة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة و التي اجريت في تيمفو، بوتان.

أجرت مبادرة تنمية الانتوساي بالاشتراك مع مستشارين من الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان تدريب يقوم بتوعية المدققين حول ادوات المبادرة الجديدة لضمان جودة التدقيق المالي. حيث قام الفريق بأجراء مراجعة ضمان جودة على التدقيق المالي للجهاز الاعلى للرقابة في بوتان كجزء من التطبيق العملي للتدريب، و شمل التدريب نماذج ضمان الجودة و وظائف ضمان الجودة.

من احدى نتائج الجهاز الاعلى للرقابة في إطار بيان الالتزام هي أن «الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان لديه آلية جيده لضمان الجودة، وهذا التدريب الخاص يسهل تنمية قدرات المراجعين على ضمان الجودة، فضلا عن تعزيز وظيفة الاجهزة العليا للرقابة القائمة لضمان الجودة.

مراجعة ضمان الجودة للتدقيق المالي التجريبي المستند على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان

يمثل اجراء مراجعة ضمان الجودة لعمليات التدقيق التجريبية المرحلة النهائية من المرحلة الثالثة من برنامج 3i من برامج دعم الجهاز الاعلى للرقابة الذي يتم تطبيقه في الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان.

بعد الدعم الفني الميداني، اجرى مراجعو ضمان الجودة في الجهاز الأعلى للرقابة في بوتان مراجعات ضمان الجودة على عمليتي تدقيق مالي تجريبيتين تستندان على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتي تم الانتهاء منهما مؤخرا. و تضمن الدعم الفني لمبادرة تنمية الإنتوساي على اجراء المراجعة باستمرار، و تطبيق أداة مبادرة تنمية الإنتوساي لضمان الجودة على نحو مناسب و صياغة تقارير المراجعة.

عرض فريق المراجعة التقدم المحرز حتى الان على المراجع العام و ادارة الجهاز الاعلى للرقابة، بما في ذلك تقرير ضمان الجودة حول احدى عمليات التدقيق. وكما هو متوقع في بيان الالتزام، اقرت ادارة الجهاز الاعلى للرقابة بالحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة ضمان الجودة وبدأت بالفعل في إنشاء آلية لضمان الجودة تعمل بكامل طاقتها.

سيتم توفير دعم مماثل ميداني لعمليات تدقيق الأداء والامتثال في أوائل عام ٢٠١٨

تدقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

الأولاسفس واجتماعات حول تدريب المرشدين و التكيف

اجتمع موظفو الموارد من منظمه الأولاسفس في ليما، بيرو، في الفترة من ٢-١١، آب عام ٢٠١٧، من أجل التدريب الموجه، فضلا عن تكييف مواد دورة التعلم الإلكتروني لأغراض تدقيق أهداف التنمية المستدامة وبرامج الأجهزة الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد (SFC).

خلال النصف الأول من هذا الحدث الذي استمر تسعه أيام، قامت السيدة أرانزازو غيلان مونتيرو، أداره الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بتدريب المرشدين على جدول أعمال ٢٠٣٠ أهداف التنمية المستدامة ومكافحه الفساد. وتشارك السيدة غيلان مونتيرو، التي تعمل مع مبادرة تنمية الإنتوساي منذ عام ٢٠١٦، كخبير في دورة التعليم الكتروني للمناطق الناطقة بالإنكليزية.

اجتاز المرشدين أيضا دورة تدريبية مخصصه لنماذج التعليم الإلكتروني لدى مبادرة تنمية الإنتوساي، التي قدمتها السيدة ماريا لوسيا ليما، مديرة تنمية القدرات في مبادرة تنمية الانتوساي.

بالنسبة للنصف الأخير من الحدث، انقسم الفريق للعمل بشان تكييف مواد دورة التعلم الإلكتروني - وكانت السيدة ليما هي التي تدير اجتماع تدقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما قام السيد أنيبال غيليرمو كوهلهوبر، المدير السابق لمبادرة تنمية الإنتوساي في الأولاسفس والنائب الحالي للمدير العام للرقابة الداخلية في الأرجنتين، بالإشراف على قسم الجهاز الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد.

مرشدو برنامج الأولاسفس لتدقيق أهداف التنمية المستدامة هم: السيد كارلوس إدواردو لوستوسا دا كوستا (الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل) والسيدة ليليانا رودريغيز سانشيز (الجهاز الأعلى للرقابة في كولومبيا) والسيد مانويل جيسوس كوراليس أومانيا و السيد خوان كارلوس باربوزا سانشيز (الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا) غلاديس سونيلدا فرناندیز دي تشينو أبنتي (الجهاز الأعلى للرقابة في باراغواي) والسيدة ساندرا مونيكا أور فوينتس-ريفيرا (الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو).

حضر أيضا السيد أوزفالدو كريستيان رودلوف بولغار، الذي يمثل الأمانة العامة للأولاسفس ومنسق تدقيق الأداء المشترك الذي سيتم اجراؤه في اطار برنامج تدقيق اهداف التنمية المستدامة، اجتماع أهداف التنمية المستدامة.

مرشدو برنامج الجهاز الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد في الاولاسفس هم: السيد أنيبال غيليرمو كوهلهوبر (المكتب العام للمراقب المالي في الأرجنتين)، والسيد كلايتون أرودا دي فاسكونسيلوس (الجهاز الاعلى للرقابة في البرازيل)، والسيدة مارثا كارولينا لوبيز بريتيز (الجهاز الاعلى للرقابة في باراغواي)، والسيدة روزماري أتاناسيو مارتينيز (الجهاز الاعلى للرقابة في أوروغواي) والسيدة فيفيان غاربانزو (الجهاز الاعلى للرقابة في كوستاريكا).

وقدم السيد نيلسون شاك يالطا، المراجع العام، الجهاز الاعلى للرقابة في بيرو، ملاحظات ختامية إلى الحاضرين حيث أعرب عن اهتمامه الكبير بتدقيق الأداء وبرنامج الجهاز الاعلى للرقابة لمكافحة الفساد، والذي عرض ان يستضيفه مره أخرى في العام القادم.

توسع دعم مبادرة تنمية الانتوساي الثنائي للجهاز الاعلى للرقابة في الصومال

تعاون مكتب المراجع العام في الصومال ومبادرة تنمية الإنتوساي في عام ٢٠١٧ في وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لمكتب المراجع العام في الصومال وحشد المزيد من دعم النظراء في السنوات القادمة.

تم الحصول على أموال للأنشطة من خلال الأموال الأساسية لمبادرة تنمية الإنتوساي. حيث ان لدى الصومال احتياجات انمائية كبيرة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز أليات المساءلة لتشجيع استخدام الموارد المحدودة على نحو أفضل.

حيث يستطيع مكتب المراجع العام في الصومال أن يؤدي دورا هاما في تحسين الإدارة المالية العامة في الدولة.

مشاركة أصحاب المصلحة في مبادرة تنمية الإنتوساي

شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في مؤتمر واجتماع مجلس ادارة منظمة الباساي في توفالو خلال شهر آب عام ٢٠١٧.

كان موضوع المؤتمر الاتصال، حيث ناقشت مبادرة تنمية الإنتوساي برامج المبادرة القائمة حالياً، بما في ذلك مبادرة دعم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (PMF) الاقليمية و قدمت دليل الاجهزة العليا للرقابة لمشاركة اصحاب المصلحة الخاص بمبادرة تنمية الإنتوساي. كما ساهمت مبادرة تنمية الإنتوساي و الباساي بتسهيل عقد ورشة عمل للتواصل بالاشتراك مع الجهاز الأعلى للرقابة في توفالو.

الفعاليات القادمة

- اجتماع مجلس ادرة مبادرة تنمية الإنتوساي، شهر تشرين الثاني، فينا، النمسا.

للتواصل مع مبادرة تنمية الانتوساي

للحصول على اخر الاخبار والفعاليات والقراءات الموصي بها عبر الانترنت على موقع .**www.idi.no**.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع المبادرة عبر:
هاتف: +٤٧٩٠٧١١٠٢٠
البريد الإلكتروني : **idi@idi.no**

من الضعف الى القوة

أصبح السيد أولي شوين رئيسا جديدا الأمانة العامة للانتوساي والدول المانحة في حزيران عام ٢٠١٧. وينصب التركيز الرئيسي للتعاون على الجولة الجديدة من النداء العالمي لتقديم المقترحات، وفي السنوات المقبلة للمستوى الثاني، سيتم التأكيد على مبادرة متخصصة لزيادة الدعم المقدم إلى الاجهزة العليا للرقابة الأكثر تحدياً.

«في العديد من الدول، نرى أن الأجهزة العليا للرقابة تواجه تحديات من قبل بيئاتها. أن الأمل في ندائنا العالمي لتقديم مقترحات لمستوي الدعم الثاني هو انه يمكننا مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الى درجة انها لا تواجه تحديات من قبل بيئتها. و نريدهم ان يقلبوا المواقف، ليكونوا في وضع يمكنهم من تحدي بيئتهم. نريد ان نرى اجهزة رقابة قوية، وليس أجهزة ضعيفة» - أولي شوين

إن الأمل في ندائنا العالمي لتقديم مقترحات لمستوي الدعم ٢ هو انه يمكننا مساعدة الأجهزة العليا للرقابة الى درجة انها لا تواجه تحديات من قبل بيئتها. و نريدهم ان يقلبوا المواقف. ليكونوا في وضع يمكنهم من تحدي بيئتهم. نريد ان نرى اجهزة رقابة قوية. وليس أجهزة ضعيفة - أولي شوين

إقرأ المقال كاملا حول التعاون بين الإنتوساي والدول المانحة **الرسالة الاخبارية**

النداء العالمي لتقديم المقترحات-المستوى الثاني

تم إطلاق الجولة الجديدة من النداء العالمي لتقديم المقترحات (GCP)! في استجابة الى المخاوف المشار اليها في تقييم النداء العالمي لتقديم المقترحات لعام ٢٠١٥، حيث أصبح الآن لدى النداء العالمي لتقديم المقترحات مستويان. حيث يدعو المستوى الأول من النداء العالمي لتقديم المقترحات الأجهزة العليا للرقابة الى ارسال مذكرات حول المفاهيم للمطابقة (وهي الآن عملية متجددة دون مواعيد نهائية لتقديم). و يرمي المستوى الثاني الى استهداف أكثر الاجهزة العليا للرقابة تحدياً، والتي هي في أمس الحاجة إلى دعم موسع وتعزيز.

يرمي النهج الجديد المستهدف الى تقديم المزيد من الدعم المكثف لأكثر الأجهزة العليا للرقابة تحدياً والتي تواجه صعوبات في تصميم وتنفيذ برامج تنمية القدرات الاستراتيجية، ولا سيما الأجهزة العليا للرقابة في البيئات الهشة و ذات صراعات. وتم تصميم المستوى الثاني من النداء العالمي لتقديم المقترحات (T٢) لدعم الأجهزة العليا للرقابة في جميع مراحل دورة الإدارة الاستراتيجية - بدءا من تقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي الى تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها.

يركز المستوى الثاني على أقامه شراكات طويلة المدى بين الاجهزة العليا للرقابة و الدول المانحة والجهات التي تقدم الدعم إلى جانب تعزيز التنسيق والرصد من قبل الأمانة العامة للانتوساي و الدول المانحة.

تقوم لجنة المستوى الثاني، المكونة من أعضاء التعاون الإنمائي التي شكلت للأشراف على مقترحات المستوى الثاني، بوضع اللمسات الأخيرة على قائمة الأجهزة العليا للرقابة التي ستشكل المستوى الثاني. تم تحديد ستة وثلاثين جهاز رقابي محتملا من جميع انحاء افريقيا، و آسيا، والشرق الأوسط، ومنطقه البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وتم دعوة ١٨ جهاز للمشاركة في برنامج المستوى الثاني بناءً على معايير محددة.

يجري حاليا اشراك الجهات المانحة وغيرها من مقدمي الدعم لتحفيز الاهتمام بمبادرة المستوى الثاني. وفي الاجتماع الاخير «جاهزية التدقيق لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة» الذي شارك في تنسيقه مبادرة تنمية الإنتوساي و الامم المتحدة في مقر الأمم المتحدة نيويورك، برز موضوع مشترك - «لن نترك أحداً ورائنا»

إن اعتماد هذا الشعار والتفكير في سبل المساعدة لتقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه أمر حاسم.

«العديد من القليل يصنع الكثير» هذا المثل الجامايكي يقول كل شيء. ترجمة ذلك تعني، «أجزاء صغيرة في نهاية المطاف تتراكم إلى ان تكون شريحة كبيره». لذا، ليس هنالك مقترح دعم صغير جدا.

إذا كنت ترغب في معرفه المزيد عن النداء العالمي لتقديم المقترحات المستوي الثاني الرجاء الاطلاع على **موقعنا الإلكتروني** أو التواصل مع أي عضو في الأمانة العامة على **intosai.donor.secretariat@idi.no**.

أضواء على النجاح

بدأ التعاون بين الإنتوساي والدول المانحة حالياً عملية تطوير قصتي نجاح جديدتين على مستوى الدولة لإيصال رسالة ان العمل مع الاجهزة العليا للرقابة أمر مهم، ويحدث فرقا في حياة المواطنين.

تبرز قصص نجاح مبادرات تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة من مختلف أنحاء الإنتوساي ومجتمعات المانحين وكيف أسهمت مبادئ مذكرة التفاهم في نجاح هذه المبادرات.

لقراءة قصص النجاح الثلاث التي تم تطويرها بالفعل حول الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان، الجهاز الاعلى للرقابة في سيراليون و الباساي نرجو زيارة صفحة التعاون الالكترونية.

اجتماع قيادة اللجنة التوجيهية للانتوساي و الدول المانحة عبر الهاتف

تم عقد آخر اجتماع لقيادة اللجنة التوجيهية للانتوساي والدول المانحة عبر الهاتف في منتصف تموز عام ٢٠١٧. وكان النداء العالمي لتقديم المقترحات، وتنفيذ خطة الاتصالات والاجتماع المقبل للجنة التوجيهية للتعاون بين الإنتوساي و الدول المانحة، من أبرز مواضيع النقاش.

التعاون بين الإنتوساي و الدول المانحة الآن على وسائل التواصل الاجتماعي!

انضم برنامج التعاون بين الإنتوساي و الدول المانحة إلى صفوف مستخدمي تويتر في تموز! للحصول على اخر المستجدات من أخبار وصور عبر موقعنا على تويتر **@The_ Cooperation.**

معلومات حول التعاون بين الإنتوساي و الدول المانحة

في عام ٢٠٠٩، وقعت الإنتوساي و ١٥ دولة مانحة مذكرة تفاهم (MoU) هامة تهدف إلى زيادة وتعزيز الدعم المقدم إلى مجتمع الأجهزة العليا للرقابة. وتقر مذكرة التفاهم القيمة المحتملة التي تسهم بها الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحوكمة والمساءلة والحد من الفقر.

تقدم مذكره التفاهم نهجاً مشتركاً لزيادة التركيز الاستراتيجي والتنسيق لمجتمع الدول المانحة و الجهاز الاعلى للرقابة من اجل تعزيزالأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية، وهذا يستلزم :

- حشد الدول المانحة تمويلا إضافيا لتعزيز الجهاز الاعلى للرقابة ؛
- زيادة التركيز الاستراتيجي على الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة المالية من حيث الحوكمة والتنمية والحد من الفقر؛
- تحسين تنسيق الدعم المقدم إلى الجهاز الاعلى للرقابة ؛ و
- مبادرات دعم أفضل وأكثر فعالية.

يقدم الدعم من خلال تسلسل هرمي للأنشطة، بالدرجة الاولى على مستوى الدولة، ثم على المستوى الاقليمي و المستوى العالمي للإنتوساي

نظرا لان الدعم يجب أن يكون مستدام و قائم على الطلب، فإنه يستند إلى خطط العمل الاستراتيجية والإنمائية.

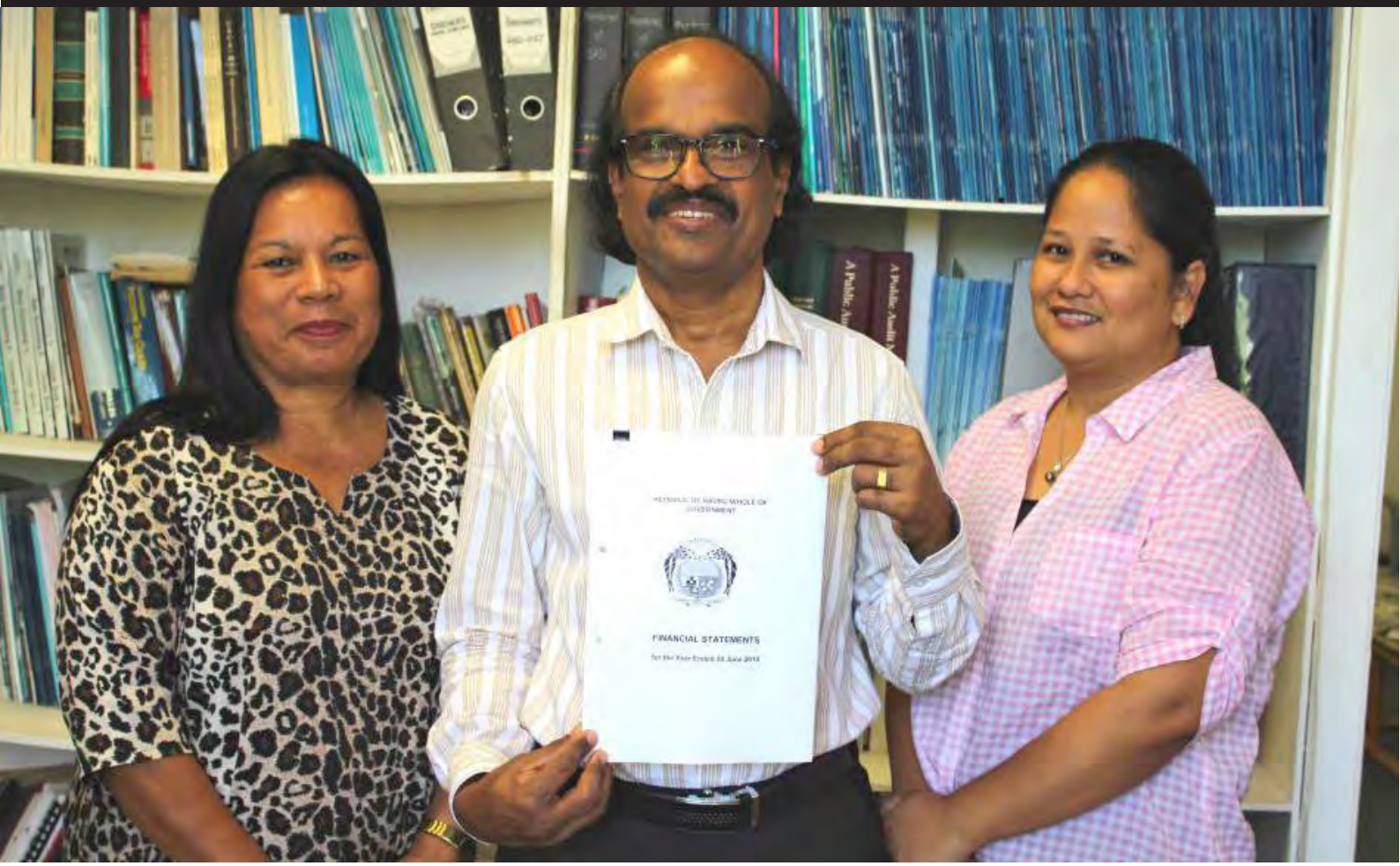

الدعم الإقليمي يساعد ناورو على إغلاق فجوة تدقيق تبلغ ١٥ عاماً

من خلال عمل ادارة التدقيق في ناورو، وصلت حكومة ناورو الى مرحلة تاريخية - تم تقديم الحسابات العامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ خلال جلسة برلمانية في وقت سابق من هذا العام - المرة الاولي بعد تراكم العمل لمده ١٥ عاما.

بالرغم من التحديات المرتبطة بالحد الأدنى من الموظفين، تمكنت أداره التدقيق في ناورو أيضا من إنجاز عدد من عمليات تدقيق الإلتزام، فضلا عن إصدار تقرير سنوي إلى وزير الخدمة العامة (وفقا لقانون التدقيق).

هذه الزيادة في القدرات تشير إلى تعزيز علاقات العمل المهنية والتعاونية وتثبت ان العمل معا يعزز المساءلة والشفافية والإدارة المالية العامة.

يصف السيد مانوهارانن ايرا، المراجع العام في ناورو، الدعم المقدم من الباساي بأنه العامل المساهم في تحقيق هذا الحدث التاريخي، مستشهدا بالمساعدة الفنية من الباساي ومشاركة الموظفين في عدة ورش عمل لبناء القدرات.

صممت الباساي برنامج اقليمي يهدف على وجه التحديد إلى مساعده ناورو على تحقيق الاستدامة وضمان ان تتلقي إدارة التدقيق دعماً مستمراً في اجراء عمليات التدقيق وتلقي الإرشاد والتدريب الداخلي خلال السنوات الثلاث القادمة.

باستخدام المدققين داخل منطقة المحيط الهادئ كمرجع لمدة تصل إلى أربعة أشهر من سنه التدقيق، فأن هذا النهج المعزز يوفر حلا للقيود التي تفرضها الاجهزة العليا للرقابة على الموارد البشرية، ويعود بالنفع على حياة شعب ناورو، ويجسد شعار الباساي، «مدققو المحيط الهادئ يعملون معا».

المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية

Visit us online: intosaijournal.org
Like us on facebook: facebook.com/intosaijournal
Follow us on twitter: twitter.com/intosaijournal
Follow us on instagram: instagram.com/intosaijournal